

مطلع الف
على

هذا تقرير العالم العامل
الشمس الشريفة علي
برئاسة الوضع
للمعتمد

عدد الاسماء ٥١
عدد هذا ورق ٢٧



قوله الحمد لله اورد الاسم الموضوع للذات من غير اعتبار صفة
 معه فلا يتوهم اختصاصا مستحقا الحمد بوصف دونها وصف
 وانما تقرر من لقوله الذي لا يوصف وان شمله الحمد في مقابلته
 الذات تنبيهها على تحقك الاستحقاقين الذاتي وهو ما لا
 يلاحظ معه خصوصية صفة حتى الجمع لا ما يكون الذات
 البحث مستحقا له فان استحقاق الحمد ليس الاعلى الجمل في
 ذاتها للملاحظة الذات فيه من غير اعتبار خصوصية صفة
 والوصفي وهو الواجب فيه خصوصية صفة **قوله** خمس
 الانسان الاصل في الموضوع وان كان دخول الباعث على
 الموضوع عليه كالتابع في الاستعمال ودخوله على الموضوع
 فالمعنى ان لا يسموا المعرفة الانسان لا عكسه كما يتوهم
 وانما كان ما مر هو الاصل نظير للمعنى لان السابق الى
 الفهم من تخصيصه شيء بشيئي فصل الاول على الثاني وجعله
 بحيث يخصه بنا وعلى الاصل في الباطن انها صلة وعند
 دخولها على الموضوع يكون التخصيص باقيا على معناها
 اي جعل الشيء مختصا اي مقصورا عليه غيره لكن السبا
 ليست صلة له حتى يصير الاول مختصا اي مقصورا والثاني
 مختصا به اي مقصورا عليه بل هي السببية اولالة ويلزم

من كونها

من كونها للسببية اولالة كون مدحها مختصا اي مقصورا على
 ان يصير سببا والة لتخصيص الشيء الاول والحاصل انه ان كان
 الباعث اولالة كان التخصيص مختصا بجعل الشيء مختصا اي مقصورا
 عليه وان كانت صلة كان مختصا بجعل الشيء خاصا بآخر اي
 مقصورا على آخر وما قل قدس سر من انه محار عن التمييز
 او ضمن معنى الامتياز ولا حاجة اليه مع امكان بقاء اصل
 المعنى على ان المجاز يحتاج الى القرينة وما قيل ان قرينة تظهر
 الباطن التعديدية وهم اذ مع التعديدية يجوز المجاز والتخصيص على
 ان ظهورها في التعديدية انما هو عند دخولها على الذات نحو
 خصصت الذئبة بزيد لا معارضه بخلاف ما اذا دخلت على
 الوصف فانه يعارضه قول معنى التخصيص والتخصيص لا يدق
 من قرينة لفظية وهي عدم صلاحية التعلق بالذات حقيقة
 بتمييز المجاز ومع امكان بقاء المعنى لا قرينة فتدبر **قوله**
 معرفة المعرفة والعلم مترادفان على قول الرضي والفقهاء
 والجمهور وان فرق العرب بينهما في الفعل لاطلاق كل على ادراك
 المفرد والمركب والكل والجزء قال عبد الحكيم في حواشي المجازي
 ان العرب خصوا المعرفة بادراك نفس الشيء وذلك لا ينصب
 الا مقصورا لاحد املا ان العلم بنفس الشيء فانهم يسمونه
 في العلم بنفس الشيء او يكونه على صفة فذلك ينصب مقصورا
 واحدا او اثنين وليس هذا الفرق بمعنى بين حقيقة العلم والمعرفة
 الا بريد ان معنى علمت ان زيد قائم وعرفت ان زيد قائم واحد
 بل هو موكول الى اختيارهم فانهم يخصون احد المختارين
 بحكم لفظي دون الآخر وقال الناطقة والفناء وانهم السعد

وهذا التخصيص على التمسك ان كلا من التمسك والاختصاص مختصا بغيره
 وحججنا استكمال

المعرفة لا تراك الجزئي والبيضاى العزى والكلية العلم لا تراك
المعزى والركب ويؤيد هذا الفرق في العلم قوله باوضاح
الكلام اي خصه باذراك جعل الالفاظ والالفاظ المعاني
وعلى هذا يحتمل ان لا يكون واضحا بل مدركا ما سبقه
خصه بحمله اول مدركه ذلك ويحتمل ان يكون واضحا
بنا وعلى قول البهيمية الواضع البشر وقوله متعالي
وعلم ادم الاسماء كلها معناه الهمم ان يضع نحو علمنا
منه ليس لكم لكنه خلاف سياق الآية وعليه فالإضافة
حقيقية ويحتمل انها إضافة صفات وصفية بحمل الجمع
عني المقدر ثم عني اسم المفعول وح يقيد صفة الوضع
لأنك اذا عرفت عن شيء بما فيه معنى الوصفية وعلقته
معنى مصدرها اما في صفة فعل او غيره فهم منه في علم
ان ذلك الشيء موصوف بملك الصفة حال تعلق ذلك الشيء
بالسبب والمرد بالكلية ما صدق انه اذ هي الموضوع
والمفهومه الكلي **قوله** ومبانيه هي الكلمات تعطى على
الكلام فتكون مفيد للوضوح الشخصي والنوعي بناء على
وضع المركب ومفاد نوعا وهو الراجح وقيل لا يكتفي في لفادة
معنى التركيب العقل واعلم ان المركب حيث هو مركب وضعه
وضع اجزاءه لفظا حله باعتبار هيئته وضع نوعي لك
لا يدخل فيه التركيب والافراد فان المعنى فيها الاجزائية
في السمع وما قيل ان حمل الخلاف على ذلك او حملت الاجزائية
على حمل الهيئته الاتصافية فانظر صور ما كان الخلاف لفظا
يقيد مع ما وجد به عدم وضع الهيئته بكيفية العلم بغير قوله

كما ان الغرض والعلية لا قال في الطول فالعلة القائمة وان
كانت راسخا على لعلية العلة القاعلية ومقدمة عليها
في الزمن لكنها معلولة في الخارج للعلية القاعلية ومتأخرة
عنها بحسب الوجود كالجلوس على السرير مثلا يتصور
او في صورته لا فقام النجار على ايجاد السرير لكنه في
الخارج يكونه متغيرا عنه محتاجا اليه **قوله** منه عين
الاعانة في الشروع اعلم انهم اصلها على اشياء سموها
مقدم ما في الشروع في العلم وهي تصور العلم بحده او رسمه
والتصديق بفائدته المخصوصة به وموضوعية موضوعه
وبناء مرتبة فيما بين العلوم في التحصيل وبيان شرفه
وواضعه ووجه تسميته باسمه والاشارة الى مسائله
اجما لاكتفاء هذا المختصر ليس بمقتضى بل كل ما بين علمي الشروع
لا ينافي من ان يكون من مقدماته كما اشار اليه السيد في مائتيه
المطلوب وعليه المبدأ والشئ هنا وهذه تسمى مبادي حاجية
عن العلم ايها اما تصور الموضوع اي موضوع العلم والافراض
الذاتية والتصديقات التي منتهى القياسات العلم فهي
مبادي العلم لا الشروع فيه اما غير الموضوع فقط واما تصور
فلو قوعه موضوع المسألة وما قيل انه مقدم مطلقا
الشروع لتوقف التصديق بالموضوعية عليه فقيه ان
كونه من مبادي الشروع باعتبار لا ينافي كونه من مبادي
العلوم وهل مبادي العلم منه او لا احتسب السعد الاول
وليد الثاني هذا ولما مفهوم الموضوع مطلقا فلا
اختصاص له بين من العلوم ولذا اورد في السلف الذي هو ال

للكل تدبر قوله في الشرح على وجه البصيرة اعني انما
لا يتوقف على الامور الثلاثة التي ذكرها بل كما تكون
بها تكون بغيرها فان ما في المقدمة ليس واحدا منها ثم قد
يقضي انها مقدمة علم اعني المعاني التي يتوقف عليها
الشروع فيه على وجه البصيرة لك سياتي له يجوز ان يكون
المراد بالمقدمة المعاني ولعله اطلاق الاسم المدلول على الال
كما يثير اليه قوله او بالواسطة والا فالمقدمة بمعنى القبال
هي مقدمة الكتاب وان شئت تحقيق ذلك فارجع للمطول
وحاشيته **قوله** اما قد اتم اي صفة ما خورقة من قدم
معناها الكائن قد اتم وتعين بالاضاف اليه فان اضعف العلم
كان معناها ما يتوقف عليه مسائله مشروعا او متصلا
او تصديقا ويراد ذلك المعنى باطلاق العام على بعض
افراده لانه منقول الي ذلك المعنى اذ لا داي اليه وللشروع
النقل الي معان كثيرة لانه يقال مقدمة الدليل لما يتوقف
عليه صحتها ومقدمة القياس لما هو جزم منه يؤيد ذلك
قوله كغيره والمراد بالمقدمة هاهنا وان يقولوا معنى
المقدمة وبه تعلم انه لا حاجة لما ذكره من التحويز **تدبر قوله**
من قدم الامر في الاما هذه مقطوعة من مقدمة الجتنس
المعودة من قدم الى لان ورود الاستقمنة وهو قدم لا يكتفي
فيما استمال الاستقفا على الصحيح بل لا بد من وروده وقد ورد
مقدمة البحث **تدبر قوله** من قبل اطلاق الكلي على بعض
جزئياته سواء اراد بها المعاني او الالفاظ لانها اعم منهما
وقوله اسم المدلول اي الذي يطلق عليه باطلاق اسم العلم

على

قوله تدبر قوله في الشرح
مع ذلك في الشرح والمقدمة
من التحويز

على بعض افراده وقوله على بعض صادل عليه لانه ما يدل عليه
العلم من هذه الالفاظ وكل عكس هذا الالفاظ هو اطلاق اسم
المدلول على مدلول بعض جزئياته **قوله** اللفظ قد وضع
الاعلم انه اذا لوحظ اللفظ الموضوع بخصوصه كان الوضع شاملا
والا كان نوعيا وهذا يتوقف على عدم اعتبار تعدد اللفظ
بتعدد محال وهو الالم بكونه لفظا وضع شاملا ان كلفا لفظ
الشخصي والنوعي ينقسم الى الاقسام الاربعة الالية عند
قوله قد يوضع الوضع في اللفظ جعل الشيء في حيز فكذا في الواضع
بتعيين يجعل المعنى حيز اللفظ اذ يد لك التعميم يستعمل في
ذلك المعنى ولا يتجاوز عنه الا بقرينة كاستقرار الشيء في
المعبر وفي الاصطلاح يخصه شيء ملحوظ بخصوصه وبنوعه
شيء ملحوظ كذلك وكونها عامية يكون في الوضع النوعي
التركيب الال على شيئين شيئين وان قال عبد الحكيم
بعدم وجود تدبر **قوله** قد يوضع الوضع جعل اللفظ بانواع
المعنى سواء كان بنفسه كما في الحقيقة او بواسطة القرينة
كما في المجاز فدلالة اللفظ على المعنى المجازي مطابقة عند
اهل العربية لان اللفظ مع القرينة موضوع للمعنى المجازي
عندهم بالوضع النوعي كما صرحوا به اما عند الناطقة فان
تحقق اللزوم بينهما حينئذ يمنع الاتفاكا كما في مطابقة
والا فلا دلالة على ما صرح به قدم من سره في حواشي
ثم ان كان ذلك الجمل من جهة واضع اللفظ فوضع لغوي
والا فان كان من الشارع فوضع شرعي والا فان كان من
قوم مخصوص كاهل العناعات منه لعلما ظو غير هو

عن في خاصا ويصير اصطلاحيا والافوض عن في عام وقد
 غالب العرف عند الاطلاق على العرف العام **قوله** قد يوضع
 لتخصيص التخصيص ان اللفاظ موضوعا للمعنى حيث هي اي
 يقطع النظر عند الذهني الخارج فالقول بوضع اللفاظ للمعنى
 ذهنية مؤيد بان المراد بالصورة الذهنية الشيء المعلوم
 حيث هو فانه اطلاق الصورة الذهنية على ذلك شائع بينهم
 وكذا القول بوضوحها للعيان الخارجية ما لا يلائم كثيرا من معاني
 الالفاظ ليس موجودا في الخارج وليس في وضع الالفاظ تفاوت
 فالمراد بالاعيان الخارجية نفس الشيء مع قطع النظر عن كونه
 موجودا في الذهب به عليه الجواهرية وبعد الحكم فان
 قلت من الموضوع ما هو موضوع الكلي ومنه ما هو موضوع
 الجزئي كما هو مصرح به والكلي والجزئي من المتشابهات الثانية
 اعني ما لا يحصل للشيء الا في الذهب فالمعنى بالكلية هو
 الشيء من حيث حصوله في العقل اما قبل حصوله في العقل
 بشيء من حيث يقال ان الموضوع له هو الصور من حيث هي
 يقطع النظر عن الذهب والخارج وهي من حيث هي لا تكون
 كلية ولا جزئية قلت الكلي هو الذي اذا لاحظته العقل امكنه
 تمييز الاشتراك فيه والجزئي بخلافه وهذا المعنى ثابت للشيء
 في نفسه يقطع النظر عن الذهب والخارج اذ الشيء في نفسه لا يتخلو
 اما ان يكون اذ لاحظته العقل امكنه فيه فرض الاشتراك
 او لا وليس المراد بكونه الموضوع كليا ان يكون الكلية ملحوظة
 فيه للعقل حين الوضع فليست **قوله** فهو معنى المفعول
 لغيره على معلوم من المقام اي وذلك لا يخلع هنا فهو

معنى

بمعنى المفعول اما بطريق النقل او الجواز قوله صوتا وحرفا
 لم يقل حرفا وصوتا لبيان التخصيصات التي ان بان بقوله من
 الصوت المتقدم فان الاول يخصص لصوت اول والثاني
 يخصص لحرف اول ولو قدم الحرف لكان التخصيص للحرف
 اول لا يكون حرفا فلا يمكن التخصيص بعده بكونه صوتا
قوله ثانيا اي بعد عمله فيها بمعنى المفعول **قوله** صادرا
 من الفم او لا ليس مكررا مع ما قبله لانه ما ليس بصوت ولا
 حرف قد يكون من الفم كرمي النواة وما هو صوت قد يكون
 من غيره كالفرع باليد **قوله** ثانيا اي بعد عمله فيها بمعنى
 المفعول **قوله** فلا يقال لفظ الله بل كلمة الله اي لا يقال
 ذلك بحسب عرف اللفظ وفيه ان اللفظ ما هو في تعريف الكلمة
 لانه فانها الملحوظ بهامزة واحدة وح يكون اللفظ احسن
 من الكلمة ونها تطلق على مفرد ان كلام الله تعالى وفي
 ويحتمل بان كلمة تعالى انما لا يقال لها لفظ بالقياس الى ذاته
 تعالى فلا تكون الفاظا من هذه الجهة وهي الفاظ في انفسها
 لا تلتصق بها الانسان في يقف الاحيان وح فالمنع من
 الاطلاق انما هو لعدم التورود خاصة وان ما ذكرنا اشار
 اليه بقوله تعالى ولا يقال دون ان يقول فلا يندرج فيه تعلم
 ان في كلامه المذوق في كل لفظ ما ذكره الاخر اذ لا يقال على
 اصطلاح النحاة لفظ الله ايها فالخاص ان الاقوال خارج فيها
 جميعا والمنع من القول فيها جميعا **قوله** سمعت الحروف بيان لما
 مستوفى بتعيينه ولا معنى لعلقه بصدور تدبر قوله فيندرج
 فيما تضمنه كلامه هذا لموايد عما قررناه سابقا من الاستعمال

غير ما سبقنا انما بعبارة حاصلها ان كلامه تعالى ليس
 الفاظا باعتبار المعنى اللغوي اعني ما يخرج عن اللفظ بل بالمعنى
 الاصطلاحي اعني بما يتلطف به الانسان حقيقة او حكما او بما
 من شأنه ان يتلطف فعلى هذين الجوانبين تكون كلامه تعالى
 الفاظا بالنسبة الى ذاته تعالى والاشكال والاجوبة للسيد الشريف
 وتحقيقا للسيد الحكيم علي الجاسمي **قوله** وكذا اللفظ كذا في النطق
 حكيمه وضعت لغائب تقدم ذكره وكما لم يذكرها قبلها بحجة لا يبع
 التلطف الحكمي الا بما قبلها وتختفي ذلك انه لا شك ان ضرب
 في زيد ضرب يدل على الفاعل ولذا يقيد التلطف بما سبق ذكره لا مثلا
 بخلافه صرح به فلا يقال ان فاعله هو المتكلم كما ذهب السمعاني
 ومنعوا ذلك وجوب تأخير الفاعل فاما ان يقال ان الدال على
 الفاعل الفعل بنفسه من غير اعتبار لمراد من قوله هو المتكلم
 والا لكان الفعل فقط مقيدا للمعنى الجملة فلا يربط الفعل
 في نحو ضرب زيد فلا بد ان يقال ان الواضع اعتبر مع الفعل حين
 عدم ذكر الظاهر اخر عبارة عما تقدم كالجزء والتمتة لمراد من
 لذكر الفعل من ذكره كما في الترخيم يحمل ما ابقى دلالة على ما الذي
 نص عليه الرضوي فيكون كالملفوظ والمالم يتلفظ به الواضع
 فيقاده ما قصد منه باعتباره بعينه لم يبق له بخصوصية
 كونه حرفا او حركة او هيئة من هيئات الكلمة بل اعتبر
 من حيث انه عبارة عما تقدم وكما لم يذكرها قبلها بحجة لا يبع
 في شيء من المقولات ولا يكون من قبل المدح واللام حذره
 لانه معتبر بخصوصه وهذا ظهر فساد ما قاله المصالح
 من انه الفاعل المقول واعتبر من كلام الملقوظ

كجمله

كجمله جزء من الكلام المقول فهو ليس من مقولة مسببة
 بل تارة تكون واجبا وتارة ممكنة لهما او عرضا وتارة من
 مقولة الصوت بان يرجع الضمير الى الصوت لانه كيف
 يكون قسما من الضمير لان الوضع معتبر فيه فان قيل هو
 موضوع حكما قلنا ان هذا العجب من الاول لانه لا بد من
 المغايرة بين الموضوع والموضوع له وان كان حكما
 وكذا اظهر فساد ما قيل انه معدوم فلا يكون فلا يكون
 داخل في شيء من المقولات لانها ان ارادته معدوم
 مطلقا فباطل لتعلق الوضع به واعتبار اتصاله وان
 اراد انه معدوم من اللفظ وان كان موجودا في
 نفسه فلا يقيد كذا في عبد الحكيم علي الجاسمي **قوله**
 لا استحضار الصورة استحضار الصورة غير حركة
 الحال فانه احضار للصورة من غير قصد الى المكانيات
 والتعلق **قوله** اقسام اللفظ الموضوعي اقسام اللفظ
 النوعي وحاصله انه ما لا يتعين فيه اللفظ الموضوعي
 بان وضع منه جائز ضابط كما في قول الواضع وضعت
 كل لفظ على هيئته كذا المبدأ على كذا افعله تكون اللفظ
 الموضوعي بالنوع حقيقة وقد يكون مجازا قال السيد
 في التلويح قد يكون الوضع النوعي بثبوت قاعدة دالة
 على ان كل لفظ يكون بكمية كذا متعين دلالة بنفسه
 على معنى مخصوص كالحكم بان كل اسم اخر الفاء والضمير
 ما قبلها هو لفردية من مدلولي ما خلف باخر هذه القلا
 وهذا من الحقيقة واكثر الحقائق من هذا القيل والجمع

مه

والصغر والمنسوب وعامة الافعال وقد يكون له ثبوت
قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بليغته كذا متعين للدلالة
على معنى بنفسه فهو عند القرينة المانعة عنه ارادة ذلك
المعنى متعين لما يتعلق بذلك المعنى بلفظ مخصوصا وذل
عليه بواسطة القرينة وينقسم النوي ابيض متعينا متعينا
المعنى وعمومه وعصومه الوضع وعمومه ثلاثة اقسام
احدها ما تنقل الواضع فيه المعنى الموضوع له خاصا كان
لا حظ صيغة فعل وقال وصفت كل ما صح تركيبه من فعل
بحرك الوسيط بفتح او غيره للدلالة على هذه الصيغة الثلاثة
ثمة الماضوية وح يكون كل مركب من تلك الحروف المفكوك
علما على هذه الصيغة فهو وضع نوي خاص لموضوع له
خاصة تأنيها ما تنقل الواضع الموضوع له عاما كالمركب
الخبري والامتناع الحقيقي والجماعي كقول الواضع وضعت
كل مركب خبري للدلالة على ثبوت شئ لشيء وهكذا ان دل
لا وضع المركبات بل دلالتها على عقليته فهذا وضع نوي عام
لمعوم للموضوع له تأنيها ما تنقل الواضع الموضوع له
بامر عام مع كونه خاصا كوضع المشتقات باعتبار هيكليتها
كقوله وضعت كل لفظ فعل بهيئته للدلالة على كل جزئي
منه جزئيات الحذف والزمن فيلاحظ الامر العام وهو
مطلق الحذف والزمن ليضع لكل جزئي منهما فالامر العام
المشترك اللفظي وكذا المشتقات فان الهيئته موضوعه
بالوضع النوي لما يبعد قاعليه امر كل ما كان يقال كلما كان على
ورن فاعل فهو موضوع لزان ثبت له ماخذ الاستقاف

فدخل

فدخل فيه وضع هيئة ضاربا لذات تثبت له الغرض وكذا
الباقى فكل الموضوع له ملحوظ بامر عام وهو ان ثبت
له ماخذ الاستقاف فكذا الموضوع فهذا اوضح نوي عام
لمعوم آتته لموضوع له خاص على ما يؤخذ من ثبوت المعنى
للمختص والموضوع له عام على ما يؤخذ من ثبوت الحكم على
المطول ومثله بعض الشرح هنا فندبر واعلم ان كلام السعد
في الطوع يدل على ان في الجمان وضما ولهما نوعان فان قال
الوضع النوي في الجمان هو تعيين الواضع بان كل لفظ متعين
للدلالة بنفسه فهو عند القرينة الى اخر ما سبق وكلامه
في المطول يدل على ثبوت ثمة بحسب تعدد العلاقة حيث قال
العلاقة يجب ان تكون باسم اعتبره العرب نوعيا كانا سببت
اطلاق اسم السبب على المسبب ولا يجب سماع اطلاق القين
على النيان وهذا معنى قولهم الجمان موضوع بالوضع النوي
وعلى التوفيق بين الكلامين بان الوضع النوي في الجمان
على معنى الاول موضوع نوي ولحدوده يحصل الدلالة
والثاني نوي متعدد بتعدد العلاقة وبه يصح الاستعمال
كما ذكره السيد الهروي هذا مستحسن تحصيل المعنى
الوجودي اقسامه اربعة متاعين عموم الموضوع والموضوع
لهو خصوصها فان الموضوع اما ان يلاحظ بخصوص
جوهره وهيئته او بغيره بان يلاحظ بامر عام يشمل
وبغيره وكذا الحال في جانب الموضوع له فلما ان يلاحظها
بخصوصها كما في الاعلام والموضوع بخصوصه والوضع
له بهو منه كما في المختص ان والمجانب او عكس ذلك كما في

المستغاث والمركبات ولما الامثال الرابع وهو ان يلاحظها
بعضها فغير متحقق ولعل المتوهم من هذا القليل على
ما في كتابي عبد الحكيم علي الجامي اما متضمن الشخص
حالة حقيقية او اعتبارية على اختلاف الراي بها يتبع
فرض العقل اعني حيزه الاشياء بين كبريت والاعراض
انما هي مشتملة ان تكونها علامات يعرف بها الشخص
لانها علة للشخص ولو قيل بانها علة فعليتها على
سبل البدل كالدلالة للبيت وعلى كل تقدير لا يلزم
منه تبدلها بتبدل الاشياء على ما وهم وتتميمه في علم
اخر كتابي عبد الحكيم علي الجامي ويسمى ذلك الوضع
وضعاً عاماً يسمى عاماً لعمومه بالعام وهو الوجود
واذا كان الوضع عاماً باعتبار مجموع الوجود فلا يكون
عمومه باعتبار مجموع الموضوع له اولاً وهذا
اختاره السيد وخالف الاخرى فقال انه اذا وضع لفظ واحد
بشيء معنى واحد فلهذا وضع خاص سواء كان ذلك المعنى
كلية او جزئية والوضع العام انما يكون عند مجموع الوجود
الوضع لك عرفت ان الوجه الاول من حكمه انما هو ان
قال عبد الحكيم لان المراد لكونه جاحلاً بطريق الراس
كيف يكون الوجود الملاحظ ما حصله بطريق العقل هو
في التعريف بين ما هنا والتعريف بالاختصاص لانه المراد في
التعريف التمييز لا الاختصاص للمعنى اي يعين الاشياء
لمجموع هذا اللفظ لا لتوابعه يقال وذلك الامر الذي
كده هنا وان نفس علم المعاني بعد اشارتي اليه انه مفرغ

على هذا

هذا اوقفه قال في شرح غنود الزواهي ان في القول
بحريان جميع اقسام الوضع في النوعي نظر الابد
في الوضع الخاص للموضوع له الخاص من ان يكون المعنى
متخصصاً لموضوع واحد وما وضع له صيغ الكلمات
ليس بمخصص فان فعل مثلاً ليس موضوعاً للمهنية
القائمة بالمرور في المخصوصة بل للمهنية المشتركة
بين جميع الافعال التي على مرته فعل كضرب وقيل وقلة
ولان الموضوع له في المركبات الخبرية والاشياء هو
المخصوصيات الملاحظة بامر كلي كما يقول الواضع
وضعت كل مركب خبري او انشائي للدلالة على اشياء
امر معين لموضوع معين والتحقيق انه وان امكن
بحريان جميع تلك الاقسام في الوضع النوعي لك
المحقق منها والمعلوم التيقن ليس الا الوضع العام
للموضوع له الخاص لا تحقق الاول فيه انما يكون بان
يلاحظ معنى متخصراً وحده ويعين له الفاظ غير
محصورة بحكم اعمالي وكذا تحقق الثاني فيه انما يكون
بان يلاحظ معنى كلي وحده ويعين له الفاظ كذلك
وكل منهما وان كان ممكنة فلا لك وقوع شي منهما
ليس بمعلوم وضع الافعال والمشتقات من الوضع النوعي
العام للموضوع له الخاص فانه قلت ان العلامة التفتت
وبغيره ممن يكرر الوضع العام للموضوع له الخاص يعتبر
بالوضع النوعي في الافعال والمشتقات مع انه من الوضع
العام للموضوع له الخاص قلت انما انكره في الوضع

سأني

الشخص كاسماء الاشياء والاعيان استبعاد الكون
 اللفظ الواحد موضوعا لمعان غير متناهية دفعة ولم
 يتكرر في الوضع النوعي لانه لا يستبعد في كونه الالفاظ
 الغير المتناهية موضوعا لمعان غير متناهية دفعة
 علي ان يتعام الاحاد للاماد لان كل معنى بالنسبة للفظ
 صار عزله الملحوظ بخصوصه اشبه بالحقائق
 كلام السعد في حواشي من المختصر كالشرح او مخرج
 في وضع الافعال والمستفادات لمعان كلية هي خصوصيات
 لمفهوم شامل لها والجواب عن استعمالها في الجزئيات
 هو الجواب عن استعمال اسماء الاشياء وغيره بان
 يقال انه بشرط الواضع مع وضعها للمفومات الكلية
 ان لا تستعمل الا في معنى وهذا معنى قول بعضهم
 ان صريا مثلا موضوعا لفاعل منها حيث هو معنى
 في التركيب فلا يلزم ان يكون استعماله في المعنى بحد
 فليتنامل **قوله** منها حيث شخص المعنى او كذا
 اقسامه اربعة منها حيث عموم الموضوع له والموضوع
 له وخصوصهما فان الموضوع اما ان يلاحظ خصوص
 جوهره وهيئته او بغيره بان يلاحظ بامرا عم
 يشمله وغيره وكذا الحال في جانب الموضوع له فاما
 ان يلاحظهما بخصوصهما كما في الاعلام او الموضوع
 بخصوصه والموضوع له بعمومه كما في الضمائر
 والمهمات او عكس ذلك كما في الشئان والمركبات واما
 الاحتمال الرابع وهو ان يلاحظهما بعمومهما فغير

محقق

محقق ولعل المتوهم من هذا القيل علي ما عرفت كذا في عند
 الحكم علي الخاص **قوله** اما مستحسن الشخص حال الحقيقة
 او اعتباره علي اختلاف الراي بينهما مستحسن فرض العقل اعيا
 تجوز به الاشتراك بين كثيرين والاعراض انما تسمى متجانسا
 لكونها علمات يعرف بها الشخص لانه لا يعلل للشخص ولو
 قيل بانها علة فعلية لها علي سبيل البديل كالدعامة للبيت
 وعلي كل جهة لا يلزم من تبدلها تبدل الاشياء من علي
 ما وهم وتفعيله في علم اخر كذا في عند الحكم علي الخاص
قوله وهي ذلك الوضع وضعا عاما سمي عاما لتعلقه
 بالعام وهو الوجود والادكان الوضع عاما باعتبار عموم
 الوجود فلا يكونا عموم باعتبار عموم الموضوع له ولي
 وهذا ما اختاره السيد وخالف الليثي فقال انه اذا وضع
 لفظ واحد باراء معنى واحد فهذا وضع خاص سواء كان
 ذلك المعنى كلياً او جزئياً والوضع العلم انما يكون عند
 عموم الوجود الوضع لكثرة فنه ان الوجود الاول بل حكموا
 باستعماله كالعبد الحكيم لان الجزئ يكون له حاصل من طر
 الحواس كيف يكون اللفظ للاحظة ما حصوله بطريق
 العقل هو وح والفرق بين ماهنا والفرق بالآخر ظم
 لان المراد في التفرقة التمييز لا الاحصاء للعين **قوله**
 اي يعين ان بيان لموضوع هذا اللفظ الخ لا لقوله يقال
قوله وذلك الامر الخ قد مر هنا وان نص عليه المحقق
 استشارة اليه انه مخرج ماهنا لا علي الهيئة الا انه **قوله**
 كما توهمه بعض الافاضل ذهب القصد وتبعه السيد الي

ن

الى ان الموضوع له الجزئيات بناء على ان هذا القسم لا يشمل
 الا في الجزئيات والاستعمال ملائمة دليل الوضع فتكون موضوع
 لها ولا شك ان الوضع لو كان لكل واحد مخصوصه يلزم
 الاشتراك في المعاني الغير المحصورة فقول بالوضع العام
 وذهب الاوائل الى انها موضوع للمعاني الكلية الغير الملحوظة
 بدانها فلو كان شرط الوضع في دلالتها ذكر متعلقاتها وهذا
 ما اختاره السعد في تعارضه ولا يلزم انها مجاز ان الاحتفاظ
 لها لان الموضوع له الكلي من حيث تحققه في الجزئي فان
 هذا معنى قولهم انها موضوع للكلي من حيث تحققه
 في الجزئي فليس الوضع للمفهوم من حيث هو فالاستعمال
 في المفهوم من حيث هو مجاز قال عبد الحكيم وبهذا اظهر
 ان الاختلاف بين الرايين لفظي لانه من قال بالوضع العام
 اراد ان المفهوم الكلي الاله للملاحظة الجزئية ووجه
 لمعناويستها وقد تقرر في موضعه ان العلم بالشيء بالوجه
 في الحقيقة علم بوجه الشيء بناء على اتحاد العلم والمعلوم
 بالذات والفرق اعتباري فانه من حيث حصوله في الذهن
 علم ومن حيث اتحاده بذلك الشيء معلوم فالوضع اذا
 لاحظ الجزئيات بالمفهوم الكلي فالمعلوم حال الوضع ليس
 الا ذلك الوجه لك من حيث اتحاده بتلك الجزئيات اذ لا
 علم له بتلك الجزئيات الا من ذلك الوجه وهذا مراد من
 قال بالوضع للمفهوم الكلي بشرط الاستعمال في الجزئيات
 وفيه نظرا ما لا ولا فلا في هذه الارادة بعيدة من اللفظ
 جدا او اما ثانيا فلا لانه لو كان النزاع لفظيا لما احتاج

اصحان الراي الاول اي وضع تلك الالفاظ للمفهوم الكلي
 الجان وبل المقترحة تعرفنا المعرفة بما وضع لشيء بعينه بان
 المراد ما وضع الجزئي ليكمل في شيء بعينه سواء كان ذلك
 الشيء عين الموضوع له او لا كما لم يحج لطا صمان الراي الثاني
 اي وضعها للجزئيات واما الثاني فلان الواضع ان لاحظ
 اتحاد المفهوم بالجزئيات فهناك معلوم غير المفهوم
 الكلي والا لموضوع له يكون نفس المفهوم فيكون
 الاستعمال في الجزئيات مجازا واما في عاقلات من
 القائلين بالراي الثاني من فرق بين العلم بالشيء
 من الوجه وبين العلم بالوجه كالشريف في شرحه الموفق
 فلا يصح هذا التاويل من قبلهم فالحق ان النزاع معنوي
 كذا في شرح عقود الزواجر فليعمل وما قيل وجه بملاحظة
 المبدء خاصة هو ان الكلي عنده غير موجود في الخارج
 لانه صفت الجزئيات فلو كان الوضع للكلي لما صح الاستعمال
 في الجزئيات لان حيث جزئيتها وخصوصها والاعتنا حيث
 تحقق الكلي فيها فبها فبها انه لا يصلح معنى للمع لان معنى علم
 وجوده انه معروف الكلية وهي لا تفرق من الا في الذهن والكلي
 الموضوع له عند السعد هو الماهية المطلقة اعني الماهية
 لا بشرط شيء وهو اعم من ان تعتبر مع هذا العارض او لا
 تعتبر فتقوله الموضوع له الكلي معناه ان الموضوع له
 معروف من الكلي اعني الماهية لا بشرط ان يكون متعارفا
 للموارض او مجردا بل مع وجوده ان يقارنه القوارض
 وان لا يقارنه ويكون مقولا على المجموع حال المفارقة

خودة

والحق وموده في الاعيان كلها لا من حيث كونها حراما بل من حيث
الحقيقة على ما هو في الأكثر بل من حيث انه يؤخذ من
تقديره في علمه ويكون عينه محسوسا خارجا وانما
محسوس المفهوم فلسافا ملوحيا بوجهه نعم الا حاصل
هو مذهب المجاهدين والمقدمين وسببهم المعاشرة في انه
لا دليل على الوصف لكل واحد خصوصية بوجهها
كما يعرف بلام العهد الخارجي والمضام اصافه عهدية
اما المعروف بلام المحسوس والمضام اصافه جسدية فصل
انه محل وقافي لا من دولها كفي كما كان قبل التعريف
لكي في كلام عبد الحكيم بصرح بوقوع الخلاف في الجميع
وعلى هذا المذهب ناول قولهم المعرفة ما وضع لتسني
بعبارة بان المعنى وضع ليحمل في شئ بعينه واللاه صلا
الاستعمال لا الوصف بحيث لا يبعد الخواي فاقبضه هذا
المعنى بشرط الانفراد عن غيره حتى لا يلزم الالتفات عند
سماعه الى افراد غير محصورة والمراد بالعد المتصور هي
المسركة هي السان ما تقدم وهو المفهوم الصادق على كل
بل المراد به الافراد الممتعة في الملاحظة ان كل واحد
ما هو مع السان وهو ما يفهم من قولنا كل واحد ولذا
قال ابو السمان اصافه مفهوم الى كل واحد بياضه ورمحه
بهذا المعنى قول الشافعي بعد بل المعنى ان الموضوع له والسجل
فيه هذا الشخص من افراده على حدة وهذا الامر كذلك
والخبر في ما مر بقوله من هذه المسحقات لا بد مع الاسام
لا لا امتناع في ان تلاحظ الافراد من حيث هي كل الافراد

مع تشخيص كل منهما وعلينا بباو بل في كلامه ليرحم ال
اوية فلسافا ملوحيا لا يتوهم اي ما قول المفهوم موضوع لكل
واحد فهو مفهوم كل واحد اي مفهوم هو كل واحد وهو
حتى يتقبل فيه فان الاستعمال فيه بان يطلق اللط ويلاد
به كل واحد فان ذلك معناه وضعه لكل واحد لو لم يعد
بقيد الانفراد عن غيره هذا اما بوجهه حاسم عند
الحكيم على المطول وبصرح به قواله هنا على حدة وهذا
الملاحز كذلك اي على حدة فتدبر قوله المصريح
على اعادة التعريف المشترك دون الفعل تدبر قوله معطوف
على العرفان التقدير في الخبر لانه آله الموضوع وآله خبر ظاهر
فقط تدبر في من قبيل الاسماء اي الجوامد خشي لا يحتاج في
وقوعه مبتدأ الى اعتماد كما هو في المشتاق قوله تدبرها
اهلها ان خبر المديهي بما لا يتوقف على نظر كان اوليا
متممها بما لا يحتاج منه الى حدس او غيره وانما خبرها
لكي تصور طريقه مع السبب في حكم العقل به كان مؤكدا
والضرورة قد يراد في المديهي وقد يكون معنى ما لا يد
منه فكونا سببه وبسبب المديهي والبطون العموم الوحي
مع الاسناد اي السبب وهي الحالة التي بسببها
الكلمتين في الجرم اي ادراكه وقوع السبب في ما هو
منه هذا العقل الذي يفهم قد عرفنا ما سبق ان ما هو من هذا
القبيل موضوع لكل شخص سطر امراة عن الآخر ولو كان
كذلك لكان على كل واحد على التعيين بعينه لكنه ليس كذلك
فانه لا يقيد الشخص الانفرادية والحد المهرج الله دفع

هذا المقوله لا سواء بسبه الوضع الر واصله اما عدم
 الدلالة على واحد معناه بواسطه استواء بسبه الوضع الى
 المسماة وعدم مرجح لاحدهما لا ياتي انا يكون نفسه
 للدلالة على كل منهما بنفسه فيكون مقتضى الدلالة
 على واحد معينا محقق وهو التبيين له الا انها لا تقتضي
 لاجل المانع وهذا ان دفع ما قبل ان يعلم من استواء بسبه
 الوضع لا يدفع الدلالة والهم اصلا اما يدفع بعض المراد
 فمدبر ومثله بما في المركب فقد دل استواء بسبه الوضع
 بعارض الاسرائي وعدم ترجيح احد الوصفين او الاوصاف
 هذا هو الذي ينبغي ان يعلم به على ما هو صريح المعقول
 هنا من انما هو من هذا القليل موضوع للمعنى والى
 الشئ عند الحكم في هاتين القطعتين من قال انهما موضوع
 للمعنى فقد سبى لعدم وحده معناه بل هي موضوعه
 لما مر منه داخله عن المفهوم الكلي الذي هو له
 لوصفها سواء كانت متضمنة او لا وله هاتين الى هذا
 المذهب قال في حاشيته المطول العربي هو الاسارة
 التي ما يعرفه المي طب فاذا دل الالهم على معنى فان
 كونه متفهما معهودا عند السامع بالمحفوظ مع ذلك المعنى
 هو المعرفة والا فهو يكتفى بذلك التبيين المتعارف في
 المقرقة ان كان متفهما لم يعرفه اللطيف فهو علم ولا
 فلا بد من فريضة خارجية يستفاد منها ذكره واصله
 انه لا يلزم في المعرفة الا ان يشاهد بها الى المعنى عند
 السامع من حيث هو معنوي ولا يلزم منه ذلك اما يكون

الشيء مستفاد استنهاج الاشكال في اعادة هذه الاما ط
 ما وضعت له وهو المعنى المجري ولعل هذا المذهب هو الحق
 فان التبيين ليس الا بعد الاستعمال اذ لم يلاحظ الواضح عند
 الوضع المخصوصات بنفسها ولا تلك على كلام المصنفين عليه
 لا سادة الاقادة الى ما هو من هذا القليل وحكمه فيما سبى
 بان معاني هذا القليل فيه وانما حصلت بالبر وسما يدل على
 ان هذا المذهب هو الحق انها لو كانت موضوعه للمعنى
 لكان استعمالها في غيرها محال ولو كانت موضوعه لغيره
 لكان استعمالها فيه محال كما قالوه في وضع المتعارفين
 فليست **قول** بل لم التبيين في المعنى ويحده قال صاحب المسامح
 ان المتحرك كالقوة مثلا مدلوله ان لا يتجاوز الطهر والنجس
 غير مجموع بينهما ما دام مستقما الى الوصفين لانه
 المتبادر الى الفهم والتبادر علامه الحقيقة اما اذا خصصه
 باحد الوصفين كما اذا قلت القوة بمعنى الطهر او لا بمعنى
 النجس فانه يستلزم دلالة على الطهر بالعين والعربية
 له مع مراعاة الفهم قال السعد في المطول وحسنه ان الوصف
 عينه للدلالة بنفسه على معنى الطهر وكذا عينه على معنى
 النجس وقولنا بمعنى الطهر او لا بمعنى النجس فريضة
 المزاجية لا لان يكون له لاله لو اسقطه وحصل ما هو
 الوصفين وضع امر معي وهو عينه للدلالة على احد السبب
 عند الاطلاق غير مجموع بينهما فكان الواضح وضعه من ذلك
 بنفسه على هذا او لغيري للدلالة بنفسه على ذلك وقالوا
 اطلب مفهومها احد ما غير مجموع بينهما وقول صاحب

المفتاح مدلوله ان لا ينفك عن الخ بغيره انه اذا انتفى الى الوصفين
دل بنفسه على احد المعنيين لا على التعيين وهو الامر الدائر
ومعنى كل واحد على سبيل البديل وقوله لانه المتبادر الى
دلالته على احد المعنيين بالتعيين ترجيح بلا مرجح اذ الدلالة
تابعة للوضع وانتمائه الى الوصفين على السوية ودلالته
على مجموعهما خلاف الوضع اذ لم يوضع له صريحا وهو ظاهر ولا
ضمنا لان الوضع لكل واحد منها لا يستلزم الوضع للمجموع
فلم ينفك الدلالة على احد ههما على سبيل البديل لان مدحه
عدم حوار استعمال المشترك في معنييه فلذا لم يعمدوا بكون
موضوع الكل واحد مع قطع النظر عن الاجتماع وعدمه
حينئذ ان السبيل الى الوصفين واحد ههما جميعا وعدمه لاجاء
ذلك بكون مجموع المعنيين احد المحتملات لانه ممتنع وفوق
السبيل ان الوصف عينه لان الوصف لم يتوسط في شيء مما
وصفه القربى كلف والواضع ربما لا يكون واحدا وعلى مد
كونه واحدا ربما كان الوصف الاول قبل الثاني عدة وقوله
السعد فريته لدفع المزاحمة اي لتجميعه باحد الوصفين
وقوله لا لا يكون الدلالة بواسطة لانها تابعة للوضع
والواضع عينه بعينه لا مع القرينة خصوصا الوضع الاول
اذ لا مزاحمة مع احتياج معناه بعد الثاني الى القرينة وقد
حصل منه هذين الوصفين الذي لزم من مشابهته الى مجموع
الوصفين وضع امر متين وهو التعيين الاحد الدائر فان التعيين
لكل واحد على الخصوص تعيين لاحد المعنيين المطلق
لا لمجموع المعنيين فانه ليس بلازم فالاحصا ان له وضعا

١٣

لهذا خاصة ولهذا خاصة ويلزم من الوضع احداهما مطلقا
وكما كان للوضع موضوعا له كان ولا عليه ضرورة ان هذا
فقد اوان صمما فصمما اذ اعرفت هذا وعرفت معنى قوله
لروم التعيين في المعنى اي معنى ما عت فيه اذ الواضع وجد
وظيفة الوضع احكام المدلول فلا بد ان يتوسط فيما بينه وبين
بملاقاة المشترك لما مر فممت مراد التوسط هذا الكلام وهو
ان الواضع لم يعدم التعيين في المشترك في الوضع التعيين
ان عطف وعدمه على التعيين فان عطفه على لروم كانت
المعنى وعدم لروم التعيين وكذلك وضع المشترك الصريح
لما عرفت ان الواضع لم يتوسط القرينة في غير القرينة في
الاستعمال انما يلزم لخصصة باحد الوصفين ثم ان عدم
لروم التعيين لا ينافي لروم عدمه في الوصفين طبقا
قوله الى قرينة الوصفين او مانعة قوة او جبراعا
عما الموصول وهو ان كانت موصولة وعما المدكورات
كانت معرفة تدبر قوله بانضمام كل قد سواء كانا القدر اظلا
فيما في الحيوان الى باطن وغيره او جابر جامع دخول التعيين
كما في تقسيم الاسانيد الى حصصها التي هي اسانيد رند
وامتنان بكونه اوله وتقسيم القسم الاول منه الى
اسم جنس ومصدر مياتي في المعنى تمثيل اسم الجنس بوجيل
وهو يقيد انه لا فرق عند علماء العربية بين الكثرة واسم الجنس
والخفة الفرق فان الكثرة العرد السانع وهو على قسمين الاول
ان يكون العردية لا على التعيين معتبرة في حقيقتها وهو
يصدق في نفسه على كثيرين على وجه الدلية كالصوت

مل

الحاصله للفظ والى ان يكونا معيا في نفسه وغير معيين
عند الذهن وهو لا يصدق في نفسه على كثير من الاعلى وجه
الاجتماع والاعلى وجه الدلالة كالشئ الحاصل لصعيق
النهر واسم الجنس هو الموضوع للرأيه بقطع النظر
عما تعينها الذهني ومعنى الكلمة فيه اما مطلقا
الحاصل في الفعل لكثير من معاني تلك المطلقه ان
الصورة اذا وجدت في الخارج كانت عين الافراد والافراد
اذا وجدت في الذهن مع كل الشخصات عنها كما ينعس
الصورة واسم ذلك من حوائج مسعته اسما واحدا
فانك اذا صرقت واحدا منها على التبع اسمك بذلك
النفث والاشقي بعد ذلك بنفسه اخر اذا صرقت عليه
الحوائج الاخر فسمه بنفسه الى تلك الحوائج سميته
الى الحركات والماضي واحدة متشابهة الى اموتة
تصل اليه اذا حصل العمل بها بحمله العقل على افراجه
المعاني هما معنى كلمة الماهية وليس معانيها ان هناك
اسرا كاحقيقا كذا يلزم انصاف الشيء الواحد باوصاف
مصادره **قوله** اللفظ اي المفرد **قوله** اي الموضوع
هذا التبيين ليس من الالها للاستعاري بل من
المردية وهي كون الاسم باعتبار المعنى الوضعي قال
دليل عليه وهو بعد المعنى **قوله** اي المعنى الموضوع
له فسمه بذلك لما عرف ان الاسم من حيث الوضع
وهو من هذه الحسنة فقال له موضوع فسمه بوزن
على المعنى **قوله** حيث حصوله اي بقطع النظر عنه

حصوله

حصوله من اللفظ **قوله** مطلقا اي عن التقيد بالهمام
غيره ومن حيث وضع اللفظ بآرائه ومن حيث العصبه
اليه ومن حيث حصوله في العقل فالاطلاق في مقابلته
التقيد السابق واللاحق - اما كل اعلم ان متعلق
تقيد الكلية والمرتبة مع الصورة الحاصله من حيث
هي ومن طمها هو النظر اليها مع قطع النظر عما هو
الخارج عنها والمراد بالنظر من الجوهر العقلي بحسب
هذا النظر لا التقدير والا لا يكون الخرجي حقيقيا
لعدم احتياج فرض صدقه ولا الجوهر العقلي بحسب
النظر الى الخارج والا لا يكون بعض الكلمات كذا ثم
اعلم ان الكلية تعتبر فيها الاشتراك في كثير من
على وجه الاجتماع بان يكون العمل تكس ذلك المعنى
الواحد في الخارج وح فالعند المشتري ليس تسمى لا المعنى
فيه الاشتراك كاعلم سبل الدلية دون الاجتماع وقد
مطلق بمعنى اخر وقد مر حقيقة اما ان يمنع اي
لما نع في ذات المدلول - من فرض صدقه اي فرضا
له مستلزم - كذا ان عدم المانع في المدلول -
واللام في اللفظها هو الاستعراق اعلم ان موضوع
الطبيعة هو المطلق بان يلاحظ المطلق مطلقا
غير ان يطلت يؤخذ الاطلاق فيد او لا يكون مطلقا
وح لا يجري فيه الاحكام العدم قطع كالكلية والنسبة
والنوع كذا يصح ولا يصح فيه الاسان كانت ويصح
الاسان نوع ولا يصح اللفظ كاه او حركي ويصح اللفظ

نوع فال موضوع بهذا المعنى لا يصح ان يكون مقصدا
 لان التقسيم عبارة عما هو في موضوع متعلق الى امر واحد
 لتجصيل القسام والامور الواحد هو المقسم وهو لا يكون
 ح اعني وفي الانقسام طبيعة عامة فان الانقسام
 والتقسيم يناتي العموم والاطلاق بل الانقسام الى
 الطبيعة من حيث هي هي الباقية مع الانقسام الا ترى
 ان اذا قسمنا الحيوان الى الانسان والفرس فانما نقسم
 ما نعلم من لفظه ولا نقسم معه امورا اخرى ولا يفهم منه
 الطبيعة من حيث هي هي والحاصل ان المطلق يوجد على
 وجهين الاول ان يكون مقصدا حيث هو لا ينسب شي بان
 لا يلاحظ ههنا شي من العوارض من حيث الاطلاق وح
 يقع اسناد الحكم الافراد اليه للتجاذبه مع هذا
 وجودا وهو بهذا الاعتبار يتحقق بحدوث
 ويبقى باسائه وهو موضوع القضية المهمة اذ
 هو حتميا يصدق بصدق الحقيقة الموجبة وبالنسبة
 بصدق بصدق السالبة الحقيقة فلما كانت هذه الحقيقة
 التي هي موضوع المهمة واحدة بالوحدانية المسماة
 وبمكسرة بتكرار الافراد وحامله الاحكام العموم والمفرد
 مفقود صاخره لانقسام القيود والاجتماع مع الموضوع
 واسناد احكام الافراد اليها لا يجردها معها اذ
 وجودها على السرر حمة الله ان اللام الاحل على
 المقسم لا متفرقا وليس كذلك فانه لا مقسم ههنا
 ح ثم ان القسم لا حكمه حقيقة وانما هو تصور الانقسام

ونفسها

ونفسها في الذهب على ما ذكره قدس سره في حواشي
 شرح البحر في مسائل الفقه والقسم انقسام امرا في المقسم
 لمحصل به قسم فلا يكون مقصدا في الحقيقة بل في الظاهر
 فليست اصل القسم المقسم لانه ملاحظ مسحتك هو قسم
 المقسم حيث دافد . . . والمقسم لا يتم لانقسامه ان لزمه
 لهام من حيث يختلف مقصده فيها ولزم المقسم لانقسامه له
 من حيث طبيعة الفارضة له فلهذا فلفظ هو ليس المقسم
 لانقسامه بل مقصده فيها وهذا حاصل الجواب الداعي
 وهو الحق في دفع الشبهة وما قيل له المقسم ههنا مقصده
 لا يجد في نفسا اصلا ومقصده بخلافه ملاحظ ما في القسم
 فليست اصل مقصده وانه باطلا لا سطره كونه شي اعم من مقصده
 وما يشبهه او مخالفة لما باعتبار نسبة القيود او غيرها
 لا يفرق حصوله المقسم اي الداعي اي حصوله في ذاته
 بقطع النظر عن كونه في الذهب او الخارج وان التقسيم
 قد يكون للمنتفع او حدث في حاشية المطالب الحديث
 ليس عبارة عن المعنى مطلقا والا لكان كل معنى حدثا
 بل الحديث معنى منسوب الى الفاعل بانه قائم به فتكون
 مشتقلا على السبب الى موضوع ماله وجوده انه بخلاف
 لما هنا حيث جعل الحديث مقابلا للسبب ولما في الرضى من
 انه فحق المصدر عرف لا بد له في الوجود من محل عموم
 به وزمان ومكان ولعمري المصادر مما يقع عليه وهو
 التمتع ولعمري ان الله كالحق لا يوصف له لوانه
 لكان الحديث مطلقا من غير نظر الى ما يجاح الله في وجوده

وان الواضع بطرف في المصداق الى ماهية الحدث لا الى ما قام
به فلم يطلب في نظره في عملا ولا معمولاً ولما في الحاشي ما ان
السما الى فاعل غير مملوود في مفهوم المصداق وبه علم ما
قاله شارح عقود الروايات ان بعض المصادر اعتمدت
النسبة في مفهومها كالنفي في معنى سيلان الماء والعتي
بمعنى عدم الجبر واعا توهم ذلك من التوفيق الخارج
والماء والنهر ليسا من المعلوم بل النجس والنجس في القول
فقط او مركب منهما لما كان النسبة لا بد لها من طرفين
جعل الدال عليها مركبا منها وما قيل ان المراد بالذات
الرمز فعليه ان يسه العمل الى الرمز كسنة الى العمل
لا فرق بينهما فالحق كما سب عليه السد الشريفي ومجهره
ان الماحود في مفهوم العمل انما هو السه الى الرمز
كالسنة الى الفاعل ولا دلالة للمثل من حيث هو عمل
عليه نفس العمل والرمز بل ولا على معنى الحدث اذ لم
يضع له واعا الدال عليه المصداق ولا مانع من ان يقال
عمل ذلك في اسم الفاعل فان صيغته لم يصح للدلالة
على الذات والله در المصداق عبره ذلك بالسنة وفي
عند الحكم على الحاشي ان العمل موضوع لسنة الحدث
الى الذات واسم الفاعل لسنة الذات الى الحدث ولما قلنا
بذلك يستعمل في انقطع التماسك والالزام بالذات
ماها الى اخره بقوله هاها لان الذات اطلاقا
اخر فتطلب معنى الفعل بالمعنوية فيتناول في الحدث
والشئان جميعا ما عدا الفعل كاسم الفاعل والمفعول

واسم

واسم الرمز والكان والالة والصحة المشبهة
وتطلق بمعنى حقيقة الشيء اعني ما قابل جبره الشيء
وعا رضه الخارج عنه وج تناول مع ما ذكر العقل
وتطلق بمعنى ما قام به انه وج يخرج مثل السواد
والياض وعلى كل من ذلك عمل التقسيم مشبها
حال من منه ومن غيره امرا قائم بغيره فيه ايهام
احد نسبة القيام بالغير في مفهومه وليس كذلك وانما
المصداق موضوع للمحاكية مع قطع النظر عن القيام
بالغير بغيره الى لفظه بشرط الحدوث والحدوث
كما يدل عليه لفظ الحدث لا يسعى عند هذا الطويل
كالصرا اما تمثيل للقيام بالغير المعبر عنه الى واما
تمثيل للمعبر عنه بذلك وعلى الثاني فيتمثل ان يكون
الكان والمستغنا بنية تامل ومعنى الجبر والمؤك
لعدم القيام بالغير لان الحيد ذات ثبت لها الجود
والطوال ذات ثبت لها الموال وليس شئ منها قائما
بالغير ويؤخذ من كلامه انه بغير عنها بما اخره الى
وتكون اختصاص الناعية اي ارتباطه به وعلى
هذا نحو قيام الرمز بالقوم وهذا الحكماء الموقوف
قيام الرمز بالرمز والوان النحر صفة الجوهر قائم
به وليس من غير ارتباطه باله والكان النحر مسوطا
منه ان قلنا بوحدة التحيز او تسلسل ان قلنا بتعدد
فتذكر او النسبة في التحيز السعوية في الممر لا
تقصو الا في التحيز بالذات لان معاها غير الصفة

تعالى الخبز الموصوف بان يكون هناك خبز واحد قائم
 بالمختار بالذات ويسمى الى المختار بالسمع باعتبار ان له
 نوع علاقة بالمختار بالذات كالوصف بحال المطلق لا ان
 هناك خبز واحد بالمختار فيقوم بهما ولا ان هناك خبز
 في احدهما يسمى الآخر واد كان كذلك فالمختار بنفسه غيره
 لا يكون متبوعا لثالث اذ ليس كونه متبوعا لذلك الثالث
 اولى من كونه تابعا له فعلى هذا التفسير وهو لاكثر العقلاء
 لا يجوز قيام العزم بالعزم لا بها السبب في وصف المفضل
 اما لان المقصود اذ قد تلك السبب اعيا فاذ قد احد طرفيها
 اعيا الايمان والسلطان واما لان المقصود تعييد الذات والخاص
 ان الموضوع له في مركب التام هو اعطاهما هو المفضل في السبب
 اعني تعييد احد طرفيها وهو لا يحاب او السلطان بجلاى الشئ
 السابق فاعا وصح له ان باعتبار نسبة لالتكافؤ السبب وتل
 كلامه الاستا والحر وان كان الاستا مفضل المصور كما في
 شرح المحضر فقل من بعد انه لا يلزم من دلالة المقصود
 على النسبة ان يكون موضوعا لا فاد بها نفسها بان تكون نسبة
 مقصودة لذاتها بالافادة من طرف الذات لان المقصود
 وضع له انما يصح بالبعد او المقصود من العقل نسبة الحديث
 وهو المنسك ذكره هنا بقية ان مدلوله كما في
 وقد نص في ضم المختصر على انه من الموضوع بالوضع
 العام للموضوع له احاس ولا نفي لان المراد يكون وضع
 المنسك ومنها عاما للموضوع اعطاهما كونه كذلك بواسطة
 كون الصانع مثلا موضوعا لذاته ما نفي اليه الفرض وكذلك

كل

كل اسم فاعل ويكون هذا المفهوم اعني ان ما سار اسمه
 العزم فرد اسمائى اليه المطلق في قول الواضع كل اسم
 فاعل موضوع له اسم ما سار اليه من الاستقاف ويؤيد الاستقاف
 كون وضع صانع فقط وصانع ما بموضوع به الفهم كما يوجد
 ذلك من حاشية السعد لا يخفى فذكره وكشفت اعلم
 ان في المنسك اقوال الاول والثاني مركبة من الذات والعنف والنسبة
 التعييد به وهو الموقد السهوي وذهب اليه اهل الفريضة وناب
 انه مركبة من المنسك منه والصفة فقط واليه ذهب السيد قدس
 سره واستدل عليه بان مفهوم الشئ عي معبر في الياق
 واذ كانا العزم العام فاحد في الفصل وهو ما يصدق هو ع
 والا فكل الامكان بالروح في نبود لصاحبه بلا سائر من ذلك
 الشئ الذي له الفهم هو الانسان وثبوت الشئ ضروري وان
 تعلم ان مفهوم المنسك ليس فعلا بل فاعله عن الفصل وما ذكر
 من لزوم الاطلاق فعبه هو عن العبد والثالث انه معنى
 بسيط لا مركبة فيه واحاطة بدوي ولا يدخل فيه لموضوع
 العام والخاص والاذن معنى فوكك النبوة الاستقاف النبوة
 الشئ الا بغيره قال السيد الراشد والحق انه معنى بسيط بغيره
 العمل عن الموضوع نظرا الى الوصف الفاعل به فالموضوع
 والوصف والنسبة كل منها ليس عينه ولا خلافه بل مشتق
 لا اشتقاق وهو يبعد فاعلى الموضوع ويرى بعبه فاعلى
 والنسبة كذلك هو الشئ الراشد عايد وافي المبدأ ونقيله
 في هو الشئ ذلك هو الشئ وهو منسك عبارة السعد في
 ضم المختصر لا يكون بطر واضح في وضع في عموم بسيط محض

المعنى بان الالفاظ تعينه بل اموكليا ينخرج فيه كثير من الالفاظ
وقد كثر في وضع الالفاظ بان يقول شعبة فاعل من كذا مصدر لم ي
قام به مدلوله كذا المصدر فيعلم منه ان ما رتب قام به امر
وقاعد المان قام به القعود الى غير ذلك من الخصوصيات مع انه
بعضها ولم يلاحظ على الفصل لك خصوصيات معناه
هنا كليات لا تحمل الكثرة وان كان خصوصيات بمعنى انه وضع
ان يعان صار من و ساد من قام به مدلول مصدر مائل
مدلول مصدر خصوصية ومعنى كون خصوصيات المتعدي
حما كليات ان موضوع المعنى في معنى كان من قام به مدلول
المرتب ولا يكون استعماله في معنى بخلاف لانه قد مر في معنى
بمعنى بل لم ان يكون استعماله في المعنى من حيث خصوصية كذا
فقد نرى عماد كذا علم العرف في اشتقاق اسم الالفاظ من الالفاظ
او لا قلنا ان الالفاظ في وضع الالفاظ عموم الالفاظ بطلان اسمها
وان اعتمد في نظر الوضع ضروري او لزاما لانه قد مر في
المعنى في اسم الالفاظ من جهة او لا يعان هذا او يرد في جهة
سما راسه بخلاف اسم بغير مثلا وان خصوصيات المعاني كليات
وهو مستق او بغير من طرف واحد وهو العمل اعلم ان
كون ذلك كليا لا يشي كل التبين الالفاظ كحقيقة الحال
في الوضع سوى فيقول الوضع الوقي ان شئت ان وضع حكم كل
بان كل الالفاظ كذا اعينته لانه قد مر في معنى كذا او على هذا
خارج المجاز فانه لا يدل بنفسه وهذا اعين على انه غير موضوع
وقيل به موضوع بان يقول ان وضع كل الالفاظ معنى لانه
نفسه على معنى سواء كان نفسه بوضع شخص كذا في المصدر
او اسما

واسما الالفاظ او بغير كذا في المشتقات والمركبات فهو عند
تحقق القرينة المانعة عن اعادة ذلك المعنى منعها لما يتعلق
به ذلك المعنى فعلمنا بخصوصيات هذا الوضع الالفاظ وضع
اسد بل رجل الشجاع وقائل المضارب صربا سدد او سدد
فيكون في المشتقات والالفاظ المجازية وضع بغير من حيث
وجميعه الوضع الوقي في المانعة ان يتصور الوضع الالفاظ
غير محصورة بمفهوم كذا الى سائل لكل منها ويتصور معنى
ولقد اعيننا جريا وكليا او معاني غير محصورة من جهة
تحت مفهوم كذا الى سائل في ملحوظة به حيز الوضع وبعين جمع
فلك الالفاظ حكم الالفاظ لكون المعنى لحي او الكلي نفسه
فعلى التعدي برب يكون تلك الالفاظ مترادفة او تلك الالفاظ
الغير محصورة فهم اما ان يصح كلام تلك الالفاظ بطلان تلك
الافراد فتكون الالفاظ مترادفة ايضا او يجمع لفظا لمعنى واحد
ولمطابقا لمعنى واحد وتعد على انقسام الالفاظ الى الاحاد
فتكون تلك الاقسام متساوية فالاقسام الثلاثة باعتبار الموضوع
له كما قرى في الوضع الشعمي في بوضع لوي على الالفاظ
العلوي تلك كل من تلك الاقسام معلوم الشوت في الوضع شخص
دوه الوضع الوقي بان المتخفف فيه من الالفاظ الالفاظ
اعني ان يكون الموضوع له معاني غير محصورة من مفهوم
الالفاظ بل انقسم اشياء منه اعني ان يكون الوضع لتلك المعاني
بطريق انقسام الالفاظ الى الاحاد واما الوضع الشعمي فالقسم
الاخير فيه ليس الالفاظ بوضع لكل من المعاني الغير محصورة لفظا
بخصوص او الالفاظ معدودة مخصوصة ان تكون مترادفة هذا

وتعريفه ان وجود معنى الاصل في محل النعمة قد يعترض حيث انه
معنى النعمة مرجعها من الاسماء من غير حواله في النعمة والمرد
لان محصوره في المعنى لان حيث هو في بل باعتبار خصوصها
في الايطرد انه فلا السور يعني اذا الغه معنى الاصل في المشتق
فيكون داخل في مفهومه ويكون المشتق اسما له فيقع في
حيث ان شاء ذلك المعنى اليها بالصدور عنها او الواقع عليها او في
انحد ذلك هو مظهر الالاماع فالاصل لا يظلم على الله تعالى مع ثبوت
المعنى واذا اعترض من حيث انه مرجع لتعيين الاسم المشتق من
الاسماء هذه المعنى ولا يحد في مفهومه ويكون المشتق اسما له ان محصور
به حد في معنى الاصل تلك وجوده في الا يكون معتبرا في مفهوم الاسم
هو غير مظهر هذا وتلك ليس المراد بقوله ان ما الدان المعنى على الإطلاق
لا ما يكون في الصفة خاصة فان مفهوم الصفة في ما لا يعبر عنه
دوره في الفعل على حصره كونه اسما بل صفا او غير حتى لا يعبر
هو ان من النعمه لم يقد بموصوفه الشيء وانما ذلك لصحة البناء
ولهذا ان تلك اسم الزمان والمكان والالاماع من قبل الصفاة ولم
يستعمل اسمها الا ان ليس معنى الفعل مثلا شيئا ما في الفعل بل في
فيه الفعل او مكانه كذا وكذا ليس معنى المعنى شيئا ما لا يعبر
محصوره لها المعنى محصوره الدان معتبرة فيها وقال الشريف قدس
سبح في حقه النعمه المعنى في اسم الزمان والمكان والالاماع مرجع للنعمه لا
معنى للاطلاق بل في داخل في الموضوع له فلا يطرده في كل ما يوجد في ذلك
للمعنى على المعنى في الصفة فانه معنى للاطلاق فطرد ذلك لا مرجع
النعمه ليس على ناس بل على ارادة انما اصعب والمرجع ما عن ولولم
المعنى داخل في الموضوع له لانه اطلاق المعنى على الاصعب اذ

به مغلان البس والكاتب على الجداره فكيف عليه في كل لا يعبر عنه
لانه عدم اطرده كذا ذلك لا يعبر له الطاهر ان اسم الاله موضوع ما هو
الان المعنى عادة في موضوع ذلك النادر لا يعبر فيكون التباين والاعتبار
في الموضوع له وقد تبين من هذا الفرق بين الاسماء والصفات وهما
الان المعنى في الاسم متعين ولو لم يكن معناه في محصوره ومستعمله
حيث لا يستعمل في الفعل ان يرى على شيء آخر وترتبط به بل يسمى ان يرى
عليها الصفاة وترتبط بها فذلك ان الاسم بها لما لا يكون موضوعا
بشيء دونه فكيف ان يكون صفة على ان الصفة فان الذات المعنى في اسمها
غاية الالاماع في غير محصوره اذ الاصل في الفعل تلك ما ترتبط به
وترى عليه وتماي اية حركه عليها حتى اخرج ان تلك الذات غير متصورة
من المقصوره هو المعنى فلهذا كانت الصفاة صالحة للمعنى دون
الموصوفه فان قلت لعل في موضوع المعنى معنى مستقلا للمعنى
ان الاول فلا المعنى هو ما اعترفيه في عين ما وتغير ما وان كان متوقفا
في العموم ولا شك ان معنى ان هو المتعلق بالموصوفه من غير اعتبار
معنى زائد وهذا المعنى متغير غير صوابا الثاني فلا هذا المعنى
مستقل مقصوره بان لا يخطو وحده الصفة ليت موضوعه لذاته
من المعنى للمعنى من ان مفهوم الذات معنى متعين ممتاز عن جميع المعاني
وان الذات معتبر في الصفة قلت هذا انما هو في الذات بغير ما
المعنى انما ما يستعمل بالمعنى هو معنى متعين ممتاز عن جميع المعاني
وان الذات معتبر في الصفة قلت هذا انما هو في الذات بغير ما
المعنى انما ما يستعمل بالمعنى هو معنى متعين ممتاز عن جميع المعاني
الصفة ليس معنى هذا المعنى بل قد منه على الاطلاق وهو معنى النعمه
هذا المستقل وذلك المستقل كما ان مفهومه من معنى متعين والفرق

المفهوم من المعنى وحاصل المقام ان الاسم المعنى المعاصر للفعل والوحي
 المعنى ما دل على معنى في نفسه اما ان يكون موضوعا للمادة المعينة فلا
 اعتباره معنى من المعاني المتعلقة بها لا بطريق كونه حرا ولا بطريق
 كونه وجه ماسم للشيء فالعريس والعلم وربيد وهذا العلم واما
 ان يكون موضوعا باعتبار معنى كذا كذا وهو على ثلاثة اقسام
 اما ان يكون ذلك المعنى معنى لمعط آخر لهذا الاسم في المادة كقائي
 المشتقات او لا يكون كذلك سواء لم يكن معنى لمعط آخر اصلا او كان
 معنى لمعط غير ماسم في المادة الثاني كالمعنى لمعط موضوع للاسباب
 مع الدورية لئلي معنى لمعط سائر كالمعنى في المادة والاول
 اما داخل في الموضوع له وحده او لا الثاني فالاحراز احدث
 علم الدان شمس في حرم فانه اعتبر معنى الحرة على انه رتبة لا
 مصحح ومثله الميراث للمفهوم والاول كاسماء الرجال
 والمكان والالة والاسم ليس يقتضيه واما ان يكون له انفسه
 مع معنى معاصر للمعاصر والمفرد والمجس والاحسن في ال
 للاقسام الاربع الاولى الاسم والملاحية الصفة وقد عرفت
 ان المعط الدان من القسم الاول او ان العرف بين اقسام الاسم
 والصفة باعتبار تعيين الدان في مفهوم الاسم دون الصفة
 وان الدان من المعنى الاصلي في الاسم واعتبار المعنى لتمام
 تعيينها وعبرها عن غير الدان في الصفة من مطلق المعنى
 هو العرف من الاصلي فيها واعتبار الدان لضرورة ان المعنى لا
 يقتل به ونها القولية معتبر على وجه الاستشابة الى الدان
 فانفع العرف والاشتغال لئلا يرد على ان الاصل في المقام

في الاسم هو الدان من قول المصنف ان في اسم المعنى ان
 المقام الاخر في اسمها بالزمان والكان والالة هو المعنى المصدر في الالة
 كانت الاستحارة فيها شعبة ولما لم يقرض لذلك فيما فعلناه عن ذلك
 من الفرق فلما لم يكن في مفهومه من الروايع وعرف وفي المقصد من عمل
 اخر لا يعود وغيره من المشتقات انما يدل على ان تمامية باعتبار
 صحة معينة لا على مفهوم الدان من كونه جسيما او غيره بدليل
 صحة قولنا الاسود جسم فانه يفيده فانه يفيده فانه جديدة وليس
 مثل قولنا الجسم ذو السواد جسم ولولا ذلك هي و كان يحرق قولنا
 الاسود جسم فانه لا يعد معية او ان صح الحمل قال السعد في تم خرج
 اسماء الزمان والمكان والالة فانه قد دل على خصوصية للدان كونه
 من مابا او مابا او من مثل القتل ليس معناه نيا ماله يقتل مع نفسه
 القتل بل معان او ريار يتبع فيه القتل وله ان لم يكن من العصاب
 ولم يصح مكان مقتل كما يصح مكان معقول فيه وعلى قياس ما في
 يقال انه ليس معنى الملاء شيئا يقع به اسم على شيء من رتبة
 على وصف هف معنى قول غيره ان عدلوله الزيادة تدبر صريحا
 اعيان يكون افراد احصية الالة او الجمع او معناه على
 قد عرفت معنى الخطية فيما سبق وهو ان لا يمتنع من حملها على
 لسان له فاشراكه بحث لو وجد حار حار كان عن كل فرد
 ومد له ان علم الحس لا يكون كذلك الا لو كان موضوعا للماهية
 لا بشرط نفسي واعتبار المحصور الذهني فيه على وجه التقييد
 حتى يكون اطلاقه على الالة او اطلاقا حقيقيا لا يبا في العموم والا
 والاطلاق ومعنى اعتبار الدان على وجه التقييد ان الاشارة
 الى حاصري ذهني السامع لاس حيث ذلك المحصور بان لا يدل لا
 على مفهوم الحاصر ذهنا على اسم الحس فانه موضوع للماهية
 لا يقيده المحصور اي ليس الاشارة الى ما هو حاصر وان كان

حاصر لانه المعاني لا تدان تكون متبعة عند السامع اذ لا تدان في الوجود
من علمه بالوضع فعلم الحسن ليس من الوصوف المتضمن وصفا خاصا ولا
ولا عاما وهو بخلاف الرضى من ان معناه على اطلاق العلم عليه نظرا
لاحكام لغوية ومن تعلم ان ما اختاره الله هو الحق الموافق لما عليه
السيد المروي في حكم التهديس تدبر ان حاصله في متعلقه
ليس معناه انه مدلول الغير بل لما لم يستعمل اليه الدهن عند اتصال
الحرف وحده كان الحرف كطرفي حال من المطر وى فلا يصح ان يسمي
اليه بكلمة في وضع يستعمل الى الغير بكلمة في لظهور ذلك المعنى عند
حصوله فكان حاصل فيه والمراد بذلك انه غير مستقل كما ينبغي
بيان اياها ليس معاني في غيرهما بما سياتي ما رها معاني في نفسها
مستقلة تسمي بما سياتي على المراد بها وانه في المصاحف حيث حصل
في غيره صفة للمعنى حيث افاد ان الدلالة الحرف والذى في اليهود
المعنى فلا يقصور في دلالة الحرف فانه تابعة للوضع والاسم والعمل
والحرف متساوية الاقدام في ذلك اما المقصور في معناه لا يحتاج
في العمل الى الغير لكونه مرادة على حطة فكذلك الغير لما هو ظاهر استغنى
وذلك الاحتياج حاصل للمعنى قبل وضع الحرف له السائق على الدلالة
ولا يكون مقصورا في دلالة الحرف ولم يتجنت نسب وضع الحرف في ذلك
المعنى حاجة اخرى للحرف بالذات حتى يكون ذلك في المصور والدلالة
وان ثبت له بعد الوضع في صور تعال المقصور المعنى قبل الوضع انه
وذلك ان تقول معنى حصول في الغير وجوده في ذاته فان التوفيق
معنى في الحرف والاسم فاهم معنى في الاسم عنه وهذا ما ذهب اليه
السعد في مطلقه تعال للرحم منى وسيا في هذا المعنى في التسمية
السامع مقوله فيتعين تفرع على الحصول في المير ويعبى بالغير
هو المقرب الا ان له في ذلك النسبة وحصوله في الغير هو الدلالة
في ذلك التسمية فتدبر واعلم اهم عرفوا الاسم بما دل على معنى
في نفسه

في نفسه والحرف بما دل على معنى في غيره والصحيح في نفسه لا يصح حوجه
لما الا اذا كانت المعاني للنسبة ان كل جمعة للغير في ذلك الدلالة
لكم تح يرمون الحرف يحتاج للغير في الدلالة وليس كذلك وانما
يحتاج اليه في تفصيل المدلول بالاولى ارجاع صفة في نفسه للمعنى
انما حاصل نفسه ليكون معنى في غيره في تعريف الحرف انه مفصل
بالغير وهذا ما ذكره المعنى في النسبة الرابع وما اطلنا به في النسبة
السامع ليس متعلقا بالعرف وانما هو بالمعنى الحرف بمعنى كونه
في الغير فاهم في التسمية السامع انما حاصل فيه فاهم معنى
تفرع على حصول معناه في متعلقه لا بدح معينه به نفسا بالصفا
تدبر بمعنى الحرف بمعنى انه دال على معنى لتفصيل ذلك المعنى بغيره
معنى انه لا يكون له معنى في نظر العقل الا بدلك الغير لان معناه من حيث
هو معناه ما حود في على وجه يكون مرادة لتفصيل الغير والارادة الحرف
تتعلق والغير هو السر والنجرة مثلا تدبر وحاصل هذا الرأى ان الحرف
يدل على معناه بنفسه لان المراد بالدلالة بالمعنى ان يكون العلم بالنسبة
كاي في العلم اي فهم المعنى عند اطلاق اللفظ ولا شك اننا نعلم
معنى من معاني الحرف في علمه عند الخلق بعد العلم باوصافه الا اننا نعلم
ليست تامة في نفسها وح لا يكون ذكر المتعلق شرط في الدلالة بل في المعنى
المدلول فكونه حركيا لا بد له مما يعينه وعلى هذا معقول الحرف بما دل
على معنى في غيره معناه انه دل على معنى بنفسه وذلك المعنى حاصل
في الغير واذ كان حاصله في لا يعينه او بالصفا لا يلام ذلك الغير
واذا تدبر في ذلك هذا علمت ان عبارة المتأول السامع لقوله من قال
ان معناه انه دل على معنى وذلك المعنى في غيره ومن قال ان معناه ان
لا تدان في دلالة من الغير لان معناه ان تعين مدلوله من الغير وعلى كل
صود ان نفسه فليتامل وبعبارة المعنى في ش المحضر الحرف ما وضع
باعتبار اعمام وهو نوع من النسبة فالانداء والاسماء لعل اسد

والتي خرجت ذلك الاستيغناء عن ان مدرك الاستقلال وعمدة الملاحظة قصد
 وعمدة لا الظبية والجزئية . من حيث ان حالة بين السر والبهمة باعتبار
 ان لبطنة نسبا ملحوظا لهما موحدا لا يتكافأ احداهما بالقياس الى الآخر
 وحملته التي لفرق في حالهما الى لفرق عمدة لا من حيث هو هو بل من حيث ان حالة
 للظرفين وانما قلنا ذلك لان الاستدلال ليس السمة لمعرفة نفسه من حيث كونه
 حالها ونسبة نسبا موحدة لا يتكافأ احداهما بالقياس الى الآخر **جواب**
 وحملته التي لفرق في حالها احتراز انما اذا انما حاطة بين السر والبهمة
 لان حيث ان السمة وربطت بينهما بل من حيث هو معنى قائما بالسر بالنسبة
 الى البهمة وانما بعد الاعتناء معنى اسمي ملحوظ في ذاته ونسبة الى السر
 والسر على طرقة قضا على قياس السمة بين المحكوم عليه والمحكوم به فان
 من حيث ان السمة بالظرفين ملحوظة بسببها لا يكتف حصرها في لفرق بين
 محقق ما اذا الوصل في حد ادراكا وحمل قايما بالظرفين التي للملاحظة في ذاته
 تح تلو من لولا اسما يدل على بقوله السمة التي بين الظرفين في ذاته ان يكون
 محكوما عليها او لا . وهذا ما ذكره ابن الحبيب لم يسمي من هذا القول ذكره
 الا ان معنى الفرق غير مستقل لا انه جازي وهذا ما ذهب اليه السجستاني قال
 انما موضوعه للمعاني الطبية الغير الملحوظة في الالهة فلهذا شرط الواحد في الالهة
 انه متعلقا . ان ذكر متعلق الفرق فيه انه لا دخل للذكر في تعيين السمة
 في الالهة بل المدرك على تقدير المسبوق اليه وغاية التوجيه ان يقال ان ما على
 به كونه متعلقا بالفرق لا يحصل من ذلك النوع هو مدلول الفرق من حيث
 انه مدلوله وتحت جنح الى ذكر المتعلق وتلك اما المراد الذي ذكره المتعلق او ان
 المراد يحصل في معناه في ذهب السامع . لان الواضحة في هذه الظاهر ذكر
 ان الحاص في محض الاصول وواقع على السمع . لان الواضحة في الحيز
 من على مدركه ان الحاص والنسبة الى كونه مرده وان معنى كلامها
 معنى من مثلا لا مدرك حيث ان السمة لفرق حال متعلقة فلهذا وحده
 متعلقه وتحت لاحتاجه الى القول بالوضوح العام والموضوع الخاص

معنى
 ص

قائمة الترام امر لا يتأهل عليه معناه الا فرادى المعنى الا فرادى ما حصل
 من المعطى عند افتراءه والتركيب ما يحصل منه عند التركيب فيصاير بعضها
 الى المعطى وان كان معنى المعطى عند الاطلاق هو الا فرادى ونسبة
 والعمل والفرق في ان معانيها التركيبية لا تحصل الا بعد ان تطلق في
 من احراز الظاهر ويختص الفرق بان معناه الا فرادى لا يحصل به وب
 المتعلق كما في كلمة السمة المصنف للثلاثة المعيارى . فكل من
 الترام في المتعلق لا محل لكونه السمة لفرق حاله لفرق الفرق منه وبها
 الملازمة للاصناف فاربها ملحوظة في حيزها وانما السمة به به سمة له ذلك
 وتوحيها محكوما عليه وبه دون الفرق وهذا مراد من قال ان ذكر المتعلق
 في الفرق لستمر له لانه يكون معناه متعلقا بالقياس الى غير ذلك الاسما
 اللازمة لتعريف العامة فان دون مثلا يتقبل في نفسه لا عتاة في الالهة
 الى ذكر المتعلق الا ان المتعلق وصحة هو الوصل الى صلب السمة الحاص
 في صلب السمة لا يحصل به وبه ذكر ما يصح اليه قال التلامذة لستنا ان
 في سمة المعنى الاسماء اللازمة للاصناف وصحة له ان باعتبار
 فستة غلاف الفرق قائم موضوع لنفس السمة . وانما بان عموم
 الموضوع لا قد عرف ان لا دليل عليه . والسودان فان معناه لا قد
 استمر بينهم ان الفعل مشغل على تركيب المادة والهيئة الحاصلة
 منها المكونة والسكان وترتيب الحروف ومعناها يحصل على ثلاثة احوال
 الحمد والسمة الى السامع المعين والربان فامارة هذا على الحمد والسمة
 على السمة على الربان به ليل الدوران وانما فعله لا فرق بين الظاهر والباطن
 فلا وجه لجعل احد عاجزا والآخر ناجحا في معنى ان يكون السمة الظرفية حرا لا
 نفس الربان كانه نسبة القيام حرة . لان نفس السامع الى ان يقال انهم اردوا
 بالربان انما في الربان مسامحة يدل على ذلك بغير وجه . ان السمة
 لا يستعمل كالموجوبية ومن العلوم ان غير المستعمل به . ما هو له التام

من منقول السه وقد قال السيد الشريف في حتم شتم المطالع المراد باللاسة
 على الرمان الدلالة على اعتبار المعنى بأحد الاربع وما يسمى به يعلم ان معنى
 العمل معنى واحد اما في مجمله العقل الى هذه النقطة كما يستهـ الخزن
 السليم وهو امر متفق بان الاستقلال وعدمه تاما لا للملاحظة وحدها
 باختلافها بل انما اسـ ان العمل لا يشكال على نفسه مدلوله الضمير متعلق
 بـ المطالع فلا يظن ان كذا وكذا لا يصح عنه اهل المطلق لا على اسم
 الضمير في صحت المطابقة ولا على اهل العربية لا على اسم الاستعمال بـ مطلق
 الا ان لم يتم الى ان هو نوع الهيئة وان صبح المتكلم والمخاطب وغيرهما محلي
 مع انما في الالة والمادة الامارة بالولاء التي تدل على معنى حاصل في
 التوارث عليه احرازها باليست معتبرة بشرط ان الالة وذلك لا يتناقض اعتبارها
 بشرط ان الالة فاعمل والاصح كما في حواشي الرازي على الاشارة الى التهمة
 ومما يري ان معنى العمل معنى واحد اما في الالة المراد المعنى او اسمها
 بالهيئة بل يفتى الى معناه دونه واحدة واللفظ انما يلتصق بالهيئة فان
 كان الموضوع له مركبا فالسابق يفتى اليه دونه فان فعل ذلك انما هو الالة
 لم يك ذلك ما شئت من اللفظ او من العلم بالهيئة بل اوجه السامع مع
 فلاح اللفظ المركب كما في السامع عنه سماع فلاح الهيئة بل يفتى الى معناه الا هو
 حرر من الفكر ويري ان ذلك ما فعله صاحب سلم العلوم في الشيخ من ان
 الاسماء باللفظ بغير القول لا يربط لا تفصل فيها ولا تركيب اهـ وقول الرازي
 هو نوع الهيئة قال في حواشي العنق ان الهيئة الشخصية عبارة عن الهيئة
 الشخصية الحاصلة للحروف المعينة الاصلية وبراءة باعتبار نفقها وتاجير
 وحرارة وسماتها وتكمالاتها والصفة الشخصية عبارة عن الهيئة الحاصلة بالاعتبار
 المذكور من حيث الالة كذا وهو ان الالة على رمان فالهيئة الحاصلة للحروف المعينة
 لاصات بما هي الهيئة الشخصية والاعتقاد في موجب لشوعها وما يجعل بالارادة
 الرائدة او خصوصية الحروف الاصلية خارج عما هي بها والاعتقاد فيها
 موجب للاختلاف بها اصنافا واشخاصا اذ عرف منقول المراد بالهيئة الشخصية

وما حروف

٢٨
 ١٨٧
 وبالحروف المعينة انما يكون في الالة كذا وفيه اشارة الى ان الهيئة المطلقة
 الالة على حروف في احد كبرية الاستعمال لا يطلق عليه المعنى والالهيته الحاصلة
 للظواهر باعتبار التثنية والتأخير كغير المدونة بالظواهر على الالهيته
 حتى قولهم في تسمية الهيئة هي الهيئة الحاصلة للحروف باعتبار نفقها وتاجير
 وحرارة وتكمالاتها بما يطلق عليه المعنى والحروف على اطلاقها وان كان تسمية المعنى
 الالة على الرمان فاعلم ان المعنى الاصلية وبراءة نفقها وتاجيرها على
 من لفظها من مدلولها في حصول الهيئة كانه قبل باعتبار تسميتها في اللفظ واصناف
 الحروف والكلمات في الهيئة كونه الارشاد في التفسير الاول وبراءة الحروف وحده
 داخلية فيها ضرورة انها موجه للاختلاف الشخصي وعلى التفسير الثاني في المعنى
 اي التي لا يعقبات تلك الحروف بان لا تكون لهرومها من حركة آخر اللفظ وكبرية
 تكونها بسبب عارض الباء والاعراب والتسمية الحاصلة في الهيئة باعتبار
 كاني قبل وباعتبار المجاورة كاني استعمل حيث سلك العالم وروى الى ان
 باعتبار اللفظ كاني من باب ضرورة ما شئت بالارادة الحروف المعينة
 في اعتبار الحركات والكلمات في الهيئة لا يفتى اعتبارها حتى يخرج عن
 حيزها فان الالة لم تفتى اليه لا للهيئة لك في حتم ذكر السيد قدس سره في حتم
 شتم المطالع وهو انه يلزم ان يكون صفت محو كذا وكلمة واحدة باليوم بعد مع
 الاختلاف بينهما الا باعتبار حركة الحروف وهو غير معتبر والمواضع الاصلية في
 المصارف السكونية هي الهيئة التي في التسمية في حتم ذكر حروف المعينة
 وهو يعلم ان الالة انما هي الهيئة الشخصية التي ذكرها الصفيون كالمطلقة
 في قطع والمشاركة في تقابل زيم وعمود وهو صفت الهيئة بـ روعا واما تسميت
 الالة لانه على شيء ثم ان بعض انساب الهيئة له دلالة على معناه الشخصية
 منه المشتركة ثم فان كان اسم العمل لا يدل بـ الهيئة على الرمان من مجموع الهيئة والمفرد
 موصوف للهيئة والرماء فتدبر الحكمية اي متعلق الحكم وقوله فانما يتصل
 بالهيئة الحكمية فبـ الالة التي هي التي هي في الالة في الالة في الالة في الالة
 بالاختلاف الشخصية للمفرد بالالة في حتم ذكر حروف المعينة

المحدث واما النسبة فهي ملحوظة لا بالذات لا بالاعتبارية غير تامة وغير مقصورة
 اصلية من العبارة فثبتت بان الذات النسبة وصار المحرر كشي واحد محار
 ان لا حظ في تارة جانب الذات ان اصالة فيجعل محكوما عليه وتارة جانب الوصف
 ان المحدث اصالة فيجعل محكوما به واما النسبة التي فيه فلا يصح الحكم عليها ولا
 بل لا وحدها ولا مع غيرها لعدم استقلالها والمعتبر في العمل نسبة تامة تعني
 انفرادها مع طرفيها عن غيرها وعدم ارتباطها بتلك النسبة هي العصب في
 من العبارة فلا يتصور ان يحرك في العمل ما حرك في اسم الماعل بل يتغير في وجه
 محسنا باعتبار خبره معناه كالذي هو المحدث اه قال عت طاحنة مسا
 الفرق بين النسبة في اسم الماعل بتقييد به غير مقصود اما درها اصالة
 وتوقع منه اليها باعتبار الدلالة على الذات ومنه باعتبار الدلالة على
 على نسبة العمل فانها نامقصودة اصالة مضمرة مع طرفيها ولا يربط على
 العمل بغيره باعتبار معناه المطابق في اصالة اه وانه فعمل ان المراد بالمعنى
 النسبة هو النسبة في الذات واما افراد الضمير على قياس قوله ساقيا
 غير مرتبطين بغيرها مسا وعلى ان التهمة في الارتباط لا يحدده هو النسبة
 بل ان قلت ان الواو على قوله فيما سبق وان كان تمام معناه غير مستقل
 المهور فيه وعدم صالء للحكم عليه او لا فلم حار الواء على حار كون النسبة
 كذلك مع بقاء نسبة على حالها وان طالت محكوما ولا على دون العمل مع
 بقاء نسبة على حالها وان طالت محكوما او لا على دون العمل انما يعتد ببقاء
 المطابق في تارة لا يصح اهدا اعتنا ان يمتحنا محكوما عليه ولا وحاصل هذه السؤا
 ان اسم الماعل مع محكوما به وعليه مع بقاء نسبة على حالها على طم تلك العمل
 كذلك ان محكوما به وعليه مع بقاء نسبة الماعل على حالها واما وقوع العمل
 محكوما به باعتبار معناه المحدث في هو صحيح كما تقدم ومساو في ذلك اسم
 الماعل قنامل فانه موجه السمان متغيره بنفسه اي بنفسه احوالها
 مع طرفيها بغيرها هو الحكم في اذ وقع العمل محكوما عليه والمحكوم عليه اذ
 محكوما به والمفهوم الخو لا يتصور ان يقع محكوما عليه كمالا فاعلم عليه

انفراد

انفراد تلك النسبة مع طرفيها عن غيرها لاقتضاء الحكم عليه ارتباط النسبة طرفي
 بالحكم ولا محكوما لا اقتضاء انفراد سنة وملاحظتها بطريق ان لا يكون
 حادثة احوال شي اخر فان النسبة المعتبرة في النسبة بتقييد بها معا
 اما ان كانت غير مقصودة فلا يغير عدم استقلالها وفي عن على القطر في
 اخر وهو ان معنى العمل غير مستند لانه لا يحصل معناه وهو ان الماعل
 المعين الذي هو خارج من ذلك المحرر على ان الضمان فان النسبة النسبة
 المعتبرة في جانب جانب الذات المبهمة الى المحدث وان كانت التلاطفات
 الا ان الذات النسبة والمحدث داخلان في مدلولها لكون المحرر متفلا
 بالمفهومه فيها ان النسبة فان قلت ان المراد على قوله غير مدلول
 بغيرها فانهم صرحوا بوقوع الجملة الفعلية غير اذ في النسبة المتضمنة
 انفرادها مع طرفيها مجموع العمل وقا عليه لوقال العمل باعتبار معناه
 المطابق لكتاب او في تلك الما ط ي دل العمل على النسبة الامت حيث تركه
 مع الماعل على جبل الكلام في محورها ههنا حكماء لا يشمل ما قبله
 خبري وكبريوا الحكم الاول مدلول الجملة الصغرى واذ كان هذا الحكم
 مقصودا بالذات كان ذكره يربطان موجه الصغرى والحكم الثاني مدلول
 الجملة الكبرى قد تراوحت لتقييد المسند صرحا ان مقصودا اصالة
 او تلك ترميم المعنى الى حكمي قصد او بالذات ووجه يكون احدهما اصليا
 والاخر تبعا فلا يكون الجملة الثانية مع ملاحظة النسبة في مقصودة مع
 طرفيها وملاحظتها بتقييد به وادراك كون ذلك شعاعا انه مدلول الرأى
 سمانه عليه التم المقدم ههنا حكماء ههنا ايا في غير برقي معوان
 السنة هو الجملة ونسبتها ملحوظة فثبتت بان النسبة في قوله في
 واجاب عن عت السيد على المظنون بان المحكوم به في موجه الصغرى
 كمالا حاله من احوال المحكوم عليه كفاه الملاحظ لتناقضها مع ملاحظة
 القيام مع حيث احوال من احوال لا يلزم ان يكون ملحوظا معصدا
 وبالله ان يلزم ترميم النفس الى حكمي مستقلين في ان واحد ترميم

حال من احواله اي دون واسطة كذا في قيام اي في قيامه في زمان السعد
 صرح فيه بان السعد هو القيام المقيد بالادب دون الجملة كما ذكره هنا وفيه فصل
 ويهدى اظهر الفرق بين قيام ريدور وقيامه بان اسناد القيام في الاول الى ريدور
 فصدى علاقه في الثاني ووقى احواله وان ريدور قيام حلتان للعلم الا انه باعتبار
 اسنادها تدل على ثبوت القيام من غير دلالة على التقييد بالزمان فكونه
 اسناد الحرك الى المتبدل والبدء انما يستدعي ثبوت شي له اقرار بالزمان او لا
 والجملة الصوري باعتبار اسنادها تدل على ثبوت القيام في الزمان المأمور لكونه
 اسناد الصل الى الماعل ولا تاتي في الثبوت معنى الانقضاء مطلقا ولا في
 معنى المتبدي بالزمان اما في ثبوت الثبوت معنى الدوام فان قلت ان السعد
 في زبد قيام حكما واحد هو ان الثبوت والاحكام بالتحديد وانما هو حكم واحد فليس
 اما اردت انه ليس ههنا حكما في الواقع من الكلام لساقيه وانما في السعد
 ههنا حكما من حيث الاستعداد من اللفظ ثم كذا في معنى على المطلوب
 في موضعين ان عيبا في موضعين ما نقله عن السعد بل قال ان السعد مطلقا
 هو علمه منسطة عن غيرها فلا يقع عبرة الا بالثوابيل ان القسم ههنا حكما
 لنقله ثم كما قال السعد في هذا الكلام فيصور حكما في الاول والثاني واحد كما
 سجد في ما عتار مفهومه اي مفهوم الكلام الصوري اما باعتبار ما هو
 الاسامي فهو محكوم عليه الا ترى ان السعد في الاول لا يحل السعد
 من حيث هي في القيام والادب وما ذكر في هذا المقام يدل لما ذهب اليه السعد
 قد مر من ان لا يدعى تاويل في اسناد الاشياء في محققه ريدور الصوري
 فانه من حيث ملاحظة السعد المطلق في الصوري لا ماعل لا نقلت كما مر
 اصلا وليس السعد حالا من احواله الحق بل هي ملاحظة فاعلم ان السعد
 ريدور حالا من احواله وصحة له انما هو من جهة قطع الطر عن الاسناد الى
 المحاط وليس معنى توكل ريدور مطلوبه صريه هو معنى قوله ريدور صريه
 الان معنى مستقل والفرق بينهما هو الفرق بين صريه من الصريه وسبر
 من الصريه فليسا بل كل في عيب على المطلوب في ان السعد ان شرطه كونه حالا

من احواله

من احواله فليسا بل كل في عيب على المطلوب في ان السعد ان شرطه كونه حالا
 له احواله فليسا بل كل في عيب على المطلوب في ان السعد ان شرطه كونه حالا
 ان يبين عليه في هذا المقام ان المركب المحرك موضوع لصفة من جهة صريه
 واقع وقد لا تدل الجمليات هو كون الموضوع في نفسه عيب يقع العلم بانه
 هو المحصول وهذه الجمليات عيب عيب احتلا في العمل متلا في حملها انما
 نفس حشية ذات الموضوع وفي حمل الوجود حشية اسنادها الى الماعل
 حمل الاوصاف العينية قيام هذه المحصول تدل على حمل العدمية حيث
 عدم مصاحبة لآخر في حمل الاوصاف حشية فنية الى امرين
 وباني المشرطيات فيكونه القسطين في نفسها بحيث يقع الحكم بسون احواله
 على نقد ثبوت الاخر او كونهما في نفسها بحيث يقع الحكم بالانقضاء لهما
 وهاتان ما جمعتا ايضا فمفلسا ما حلا في الانقضاء والاصح ان السعد
 الجمالية هي نفس مفهوم الحقيقة والممكن عدمه من جهة السعد اما في
 الجمالية وحيث الممكن عنه ولا يقال ان السعد في طرف الصريه لا وجودها عيني
 في الخارج منشاء امره انما في اختيار بين الحاشية والممكن لان لا يغفل
 وما اشهر ان الصفة مطابقة السعد السعد السعد السعد السعد السعد
 عدمه كلام مرسل بان المراد بالسعد منشاء امره انما في اختيار بين الحاشية والممكن لان لا يغفل
 ما باليت صافية اي كونه عارية غير مضمرة في موضوعه ولا في شأه الصوري
 السعد السعد السعد السعد السعد السعد السعد السعد السعد السعد السعد السعد
 وكما سائر الصفات منسطة على الصريه الحاشية المحصورة او غير منسطة
 عليها ولذا اتهم من قارة ان الصريه قد يكون الحاشية والسعد السعد السعد
 وقارة ان الصريه قد يكون الحاشية والسعد السعد السعد السعد السعد السعد
 وان كان القول الاول لا يخلو عن مساوئ فذلك لان الصريه لا تتبدل
 على السعد الحاشية الحركية فيهم من ثبوتها المحصور في موضوع في نفس الامر
 عليه من قطع الصريه الغير لا في الواقع تدل على الثبوت في نفس الامر
 وقد دل عليه مع قطع الصريه الغير لانها لم تكن قد دل على الثبوت في نفس الامر

وقد دل على مطلق التيقن بلزم ان لا يكون كادته على تيقن عدم ثبوته في بعض الامور
مزورة ان كثيرا من القضايا محذورة بانماشة برصومنا باعتبارها المكمل او غيره
وسلك التيقن في طرف لا يدل على سلبه في شيء اخر وليس معنى مطابقة القضية
لنواضع الاشياء المحذورة في طرف والمقضية تدل بالادلة الضمنية
على المطابقة المطلقة لنواضع وانما كون تلك المطابقة واقعة بوجه واحد
ومتممة في بعض الامور خارج من مجموع القضية وطولها ما هو المشهور
من ان الصدق مدلول القضية والصدق با احتمال عظيم لا بد له من التاويل
والحق ان كلام الصدق والصدق با احتمال عظيم وليس داخل في مفهوم القضية
وكيف والصدق هو مطابقة مدلول القضية لنواضع ومدلولها هو تيقن
المحمول بالمتصور في حسن الامر فصدق الخبر يرجع الى ان ما به من التيقن
من ثبوت المحمول المتصور في نفس الامر مطابقة لنواضع الامر والتمسك
بعدمه فكذلك لا شك في انها احتمالا عظيميا فلينأمل كذا في حقه
السيد الهروي على ما في الهندس ورسالة العلم المسوية للبرهان
يستعمل لافادة الارشاد بالامر الاسفل الحاصل من ايقاع السنة
في الطرفين فصدق عليه الحولان دل على معنى مقترنا باحد الطرفين
وان لم يكن له عند الحاجة والافاد على الامر وكونه حقيقة في الحال
لا يقتضي دلالة علمه لان معناه انه حقيقة في حال التمسك بالعلم
الطلب باعتبار ما فيه هو كذا ربه قائما او باعتبار ما سببا في عو سلبه
ربه قائما وبما لا اى ولا يقتضي ما بالكي اعتبارا لدلالة علمه لبيت
في التبريد الذي عليه الايراد فتاويله تعليل فلما دعى الايراد بما ذكر
على ان ولسه الحديث فالتفت اسر له ان مسه من حب انسان ذلك
المعنى الذي بالصدق والمعنى الواقع عليه او فلو او عود ذلك كذا في
المختصة وحاسيته وهو الاكثر استعمالا اي الاكثر اطلاق
اسم الجنس مراد به ذلك وفيه اشارة الى قوة هذا المعنى وان
دليل الوضع الاستعمال مع وحده لا يعيبه وح يكون تكسره

على

على الدل بان تصديق الصورة على واحد من بل واحد واحد او اجمع
مقامه واما تصديق عليه اما الله الطيب فان صدقها على الكثيرين
يكون معانها ان يكون باسمه متناهية الى جميع الوجودات قبل ان الدل
الدل باطل فان الصورة الصادقة على الوجودات لا اما ان تكون مجمعة
مع كل واحد من الوجودات او لا قبل الاول يلزم الصدق جمعا وعلى الثاني
لم يصدق الا على واحد معين وفيه ان هذا المراعى ان ما به للملاحظة
والامانة من ان يعرف مع الطائفة من جهة حيث ايا واحدة تجمع
الاشياء كلها ومن حيث ايا معينة تجوز معها مطابقة كل واحد
به لاقتبال مع وحدة القضية فان اسم الجنس عنده هو النكر وهو
منه من الامور اجمع ووجهها صاحب جمع النواضع وعلى هذا المعنى
علم الجنس موصوف بالجمعية المتحد في الذهب والاحجار المثلثة
عليه الشارح وروى لواعية كلام حسن وحاصله ان اسم الجنس وعلمه
اشتركا في ان الموضوع له الماهية المتحدة في الذهب فان النكر وعلم
الجنس اشتركا في ان الموضوع له الماهية المتحدة في الذهب فان النكر وعلم
الوجودات لا ان يكون في نفسه معينا متناهايا سائر الوجودات كذا
الجمعية لا معناتها سائر الجماعات لا بد ان تكون في نفسها متبعية
متميزة عن سائر الجماعات ولما ان العلم الصحيح علم بها في النكر
الانسان العرفية ملاحظة لنفسه في الوصفه وبما به ملاحظة فيه ذلك
فكذلك العلم الجنس علم بها في اسم الجنس الابان الماهية في ملاحظة
نفسه لا عنده الرصع وفي اسم الجنس علمه ملاحظة ذلك ومن هناك
اسم الجنس اذا دخل عليه ما يدل على ملاحظة النقيض فيه يباين علم
الجنس مدلوله واصل ذلك انه حقيقة العرفية ما سيره الى معنى
من حيث ذاته وقصد ملاحظة حقيقة وانها معينا في نفسه فان
بين مصاحبة النقيض وملاحظة النقيض وقابلية ان يلزم من الاول
الثاني ووجهها من هنا ثبات الماهية المطلقة غير الماهية المحددة

والماهية المخلوقة ونحو يظهر انه لا يلزم من كونه اسم الجسم موضوعا للمعرفة
 المتقدمة في الذهب المقيمة ان يكون معرفة لان القول معرفة تبين ملاحظة
 ذلك الشيء في الوضع لا مجرد مصادفة وعندها فلاحظ ان الشيء في الوضع
 وان كان لا يدرك الحقيقة عن كونه معينة في نفسا فكله يجرى بها عند ملاحظة
 التي هي ساطع التبريد ولو كان ساطع التبريد مجرد مصادفة المتقدمة لزم
 عدم الفرق بين السكر والعلم التام لان الفرق بينهما في نفس
 الامر مطلقا في اسم الحق اذ الحق بالشيء هو الحقيقة كما في المادسية
 التي تلك نفسية من خارج الامر جوهر المصطفي في علم الحب والاباق
 هذا فهم الاسم في المعرفة والذرة لانه بطريقه له حول العلم المحي
 في المعرفة وعادة السكر باسم الحق في الاستعمال قال الفاضل اعلم
 ان فهم المعاني من الالفاظ عمومية الوضع والعلم له فلا بد من فهم
 المعاني مختارا منها مع بعض عند السامع فاذا دل باسم على معنى
 فاما يدلك الاشارة ان يكون المعنى عند معينا متنازعا في حسب
 ما يحيط به اول الاطاول المعرفة والتا في السكر ثم قال في الاشارة
 الى نفس المعنى وحضوره ان كان جوهر اللفظ يسمى علما لمجرد
 ان كان اللفظ والمعاد حسا وماهية كاسماء وشخصا ان كان في
 مسا كريد او اكثر قابلا على علم على حيلين وان لم تكن حوزة العلم
 فلا بد من امر خارج عنه متنازعة اليه ذلك كالاشارة في اسم الاشارة
 وقرينة النظم والخطا والعصب في المعاني والسبب المعلوم من ذلك
 وغيرهما في الرشود والمصالح الى المعاني وحسن البدي واللام
 في المعاني بها فظهر ان معنى التبريد مطلقا هو العلم في الحقيقة الا
 انه جيل او ما حسه تحت تعاون ما يستاء منه وبشيء كرقب باسم
 محصور من وراء الالفاظ الحسية اعلام حقيقة فلا حيل الا اعلام التسمية
 اذ في كل اشارة الى جوهر اللفظ الى حضور المعنى في العلم قال
 ثم اذا قلت اسما فكل ذلك قلب الصبر الذي من سبانه كيت وكيت

وان

والعرف بين اسما واسم اذا كان موضوعا للحس من حيث هو
 بحسب الاشارة وعدمها كما مر وما الاسم فالاشارة منه بالاسم
 كما انفسه ان سجد في حواشي الامم في قدر كما ذهب اليه
 المعاد لانه في الطول والخطا محور العمل السر له فيه على وجه الاحتمال
 كما تقدم ما لا يكون ذلك الا اذا كان الماهية من حيث هي
 دون العرف المستمر كما ذهب الى مقوله من حيث هي يعلم
 العرف غلا في ما اذا كان اسم الجنس العرف المستقر في العلم
 في كلامه في ليدار العرف قدر موضوعا لما ذهب من حيث هو
 ان يقطع النظر عن الوجهة المتقدمة المعنى ان من حيث يقين
 عند السامع فبدل جوهره على كونه الحاي فالاشارة اليه بالمعرفة هو
 كونه معلوما عند الحاط وهذا هو المراد بقول الرئيس التبريد حمل ذلك
 حيث يشار به الى خارج اشارة وصقته فالمراد بالاشارة الى الامور الخارج
 عن ما انت في ذهب الحاط من مدلول الاسم وهو كونه معلوما عند
 امر هذا وقد سبقه غشيت العلم في علم الحب ولا تغفل حقيقة
 لا يلزم من الدلالة على كونه متعينة ان يكون الشيء من جملة الرص
 له لاحتمال ان يكون غير طالع غير معين ان عند السامع لانه حيث يقين
 عند السامع بالشيء وعدمه معبر بالشيء اليه لان التبريد الاشارة
 الى ما يدرك الحاط كما في الرمي وعبد الحكم وهو معنى فيه في علم
 على المعلوم قال المحقق حقيقة التبريد الاشارة الى ما يدرك الحاط
 والمعرفة ما يشار به الى امور متعينة ان معلوم عند السامع من حيث ار
 كنه ذلك والسكر ما يشار به الى امر متعينة من حيث وانه ولا يقصر ملاحظة
 يقينه وان كان متعينا في نفسه فان من مصادفة الشيء وملاحظة
 فرق بينا ونحقيق ذلك ان فهم المعاني من الالفاظ انما هو بعد العلم
 بالوضع فلا بد ان تكون المعاني متميزة عن اللفظ متعينة عند
 السامع فاذا دل الاسم على معنى فان كان كونه متميزا هو عند

السام على نظام ذلك المعنى فهو معرفة وان لم يكن ^{موجها} يكون ^{موجها} بار
 ثم ذلك التعيين التارالي في المعرفة ان كان مستفاد من موجها للفظ
 فهو علم اما جسي ان كان المجهول الجس واما استقصي ان كان المجهول الجس
 حقيقة الخ ما اطلاقه محال لا بد منه فعلم من هذا ان معنى قوله التيه هو
 معنى قوله التيه وضع لغير معنى انه وضع له ما هو ذات تلك
 الحقيقة ان جسيه عدم التعيين والا ما بقي موجودا في وجوده والفرق
 على اعتباره وعدمه فتدبر بالالة من هو اللام فالجميع من اسم
 الجس واللام موضوع بالوضع التركيبي او المبرك مسرلة الاخرى
 المعنى عند السام هو مفهوم مدحوله ان كانت للجس او حقيقة منه
 ان كانت للوضع بشرط الاستعمال في الحركيات او تلك الحركيات حيث
 هو معنى عند علي اختلاف الرئس والمعرف بلام الجس من الاشياء
 انه معرف بلام الجس موضوع للمفهوم الجس وهو مفهوم مدحوله
 المعنى عند السام بشرط الاستعمال في تلك الحركيات او تلك الحركيات
 اعني هذا المفهوم وذلك المفهوم وكذا المفهوم وما ذكره في ما قبل
 ان يكون الموضوع له الامور التي بشرط الاستعمال في تلك الحركيات
 لتلك الحركيات الملموسة بالمفهوم العام للمعرف بلام الجس
 مشتمل لا يراه صرحوا انه لا يستعمل الا فيما وضع له اعني الحقيقة المستعملة
 في العلم من حيثها ما معلومة فكيف يقال انه موضوع للفظ
 يستعمل في الحركيات او وضع للمركبات وحاصل العلم ان الحركيات
 هي المتناهي المستعملة في العلم وهي حركيات المفهوم خرافا لها
 هو معنى قوله مفهوم مدحوله الى المعين عند السام وما قبله ان يكون
 كل فرد من افراد المرف بلام الجس موضوعا للمفهوم الجس الذي
 هو مفهوم المدحوله العام المعين عند السام الصادر بتلك المعاني
 المستعملة فيه لزم ان قوله الرجل خير من المرأة يصح استعماله في
 ماهية من الماهية الحركية فيصير استعماله في ان جسي ماهية

المعنى لما ان اسم الاشارة تصح استعماله في ان جسي في جرم مسافر
 سواء العلم وعدم المرف بين الوضع الذي والشيء في بناء
 بالامرية عليه في انشاء على علم المظول هو مفهوم علم الجس
 اي جسي ما ان لم عند اطلاقه اما لا تشرط الواجب الاشارة به ان جسي
 اولاد جبر المرف موضوع له على المخلو في جسي في كل موضوعه نفس وشدة
 المخلو في على ان النفس وهو الشخص جسي من النفس ان عاين به
 على انه ان النفس وجوده وليس يحمل نفسه هيا وارضا لخراف
 على معنى في غيره ان معنى حاصل في غيره وان المرف في معنى حاصل في المرف
 وصرنا في يد في آخره يد معنى مستعمل فيه ويكون معنى المرف حاصل
 في غيره هذا المعنى نفس عليه الرضى ونعم السعد وليس ماها مثل
 ما مرف في قوله في السبب الرابع قين لك الى اولاد في البهية وانما في الله
 هناك بيان قول النجاشي الوافي في مقابلة قوله الاسم ما دل على معنى في نفس
 كما مرف والمرف ليس على ذلك حقق الكلام به دون اسم الاشارة والخبر
 الا لا يتناول في الايام في النفس لمفارقة القرية لها دون الموضوع والمرف
 والا فالعلم والمخلو معنى في النظم والمخاطب منهم فالصلة توجب
 عليه من حيث كونها وهو يوجب نفسه على اولاد و المصادقون
 حاصل تحقيق هذا الكلام ان الفعل والمرف يد في على معنى باعتبار ان
 للمرف وما هو كذا لا يخبر عنه الا اخباره سواء نسي للمرف نفسه
 ولا يشك للمرف في هذا كونه من الملاحظة نفس والاشتمال على من جسي
 في انا واحد وهو جميع في الابطال لا الاول في ان لا الاشارة
 في ذلك انما والاطار كل منها بشرط الاستعمال في نفسه واولاد الا مرف هو
 فاسد مستعمل في مصافق يعني اولاد النفس مسافرا في انا
 لا يكون المرف عليها ولا رها وما توجب معنى المرف في اولاد النفس
 فاصح فيه الحكم بالقرينة والكلمة ملاحظة مصافق في انا الاسم وهو
 به الاشارة ليس معنى المرف والمرف كل منها من حيث ان نفس

بخصوص ما هو في التماثل قلنا من شخص الى اخر انهم ذكر متعلقين لا بد كونهما في نفس حاله
تخلو الرأى المضاف اليه فاد ما هو في نفس المضاف كما يشهد به وقوعه في حكمه
عليه وبها وبهذا تم الفرق تامل لا يريكم تعلقا بالحوالي وقوع بعض مكات
بعض مع وحدة الوضع وعدم تغيره كما في قول المصنف فانما يستعمل مكانا كل منهما
في الشخص اسفلا لا حقيقيا وعمما من ذلك انهما علمان وهذا الكلام في ذواته
لان وضعه على العوم اما المصنف في نظرنا من الصلة بقطع الطريق عن الاعمال
الخارجية كما تقدم لهم عدة كليا نظرا لكون هذه احوالهم الواقعة اصغر التهم وما قبلها
لا يريكم تعلقا ووجه بطريق التوهم التركيب كما في قول بطريق التوهم كما استعمل اسم
الاشارة في الصلح فيه انه لا مقتضى للتشبيه على مثل ذلك ما استعمل في اي صفة
استعمل فيها مكان اللائحة لم يرد ان يرد الله الاتساع بموجبه مكنونها

الا بمرزالي عالم الوجوه انه سبحانه هو الكون والوجود
والحمد لله اولاد اخره الصلاة والسلام على سيدنا

محمد طه كبرك الله اكره وعقل عن فكره
العاقلون للذي كان يحضرنا عيسى
تحت كانه هذه الآية لا ريب في
قلت من شهد من المؤمنين
على يد كانه على سليمان
والسليمان سر الله



٩٠
٩١
٩٢
٩٣
٩٤
٩٥
٩٦
٩٧
٩٨
٩٩
١٠٠

